

# المُعْطَيَات المَفْتُوحَة تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 14/2013



المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المُعْطِيَات المَفْتُوحَة  
تحرير المعطيات العمومية  
في خدمة النمو والمعرفة

إحالة ذاتية رقم 2013/14





صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الإيداع القانوني : 2014 MO 0255

ردمك : 978-9954-9389-6-6

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مطبعة سيياما

## إحالة ذاتية رقم 14 / 2013

- بناء على القانون التنظيمي رقم 09-60 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس بإحالة موضوع "المُعطيات المفتوحة: تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة" إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول "المُعطيات المفتوحة: تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة" بتاريخ 25 يوليوز 2013.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره

# المُعطيات المفتوحة تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

رئيس اللجنة : السيد أحمد عبادي  
مقرر اللجنة : السيد لحسن حنصالي  
مقرر الموضوع : السيد عبد الله الدكيك

# الفهرس

11

ملخص

21

مقدمة

23

## أ. المعطيات المفتوحة بما هي أفق جديد للحق في ولوج المعلومة العمومية

23

### 1. الحق في ولوج المعلومة العمومية

23

1.1 المرجعيات المعيارية للحق في ولوج المعلومة العمومية

26

2.1 الحق في ولوج المعلومة العمومية في المغرب

27

### 2. حركة المعطيات المفتوحة ومسألة إعادة استعمال المعطيات

27

1.2 نشأة الحركة وتطورها في العالم

30

2.2 المبادئ الكبرى للمعطيات المفتوحة

32

3.2 استعمال المعطيات العمومية

32

4.2 تصاريح المعطيات المفتوحة

35

## أ. الرهانات المجتمعية للمعطيات المفتوحة في المغرب وفي العالم

35

### 1. الرهانات السياسية والمؤسسية

35

1.1 الشفافية والحكامة الجيدة

37

2.1 إصلاح وتحديث العمل العمومي

40

### 2. الرهانات الاقتصادية

40

1.2 المعلومة بما هي مادة أولية ثمينة للمقاولات والإدارات

41

2.2 تطوير الاقتصاد الرقمي

43

3.2 تحسين التثاقية السياسات العمومية وأدائها

43

### 3. الرهانات الاجتماعية

43

1.3 بناء مجتمع المعرفة

44

2.3 فوائد المعطيات المفتوحة في مجال الثقافة والبحث العلمي

44

3.3 خدمات لتسهيل الحياة

45

### 4. مسائل مطروحة للنقاش في موضوع المعطيات المفتوحة

45

1.4 دائرة المعطيات العمومية القابلة لإعادة الاستعمال

46

2.4 المجانية

46

3.4 حماية المعطيات الشخصية

47

4.4 الآليات القانونية الملزمة (Hard Law) وغير الملزمة (Soft Law)



49	<b>III. الحالة الراهنة لتولج شبكة المعطيات العمومية في المغرب</b>
49	1. مبادرات مخطط المغرب الرقمي في مجال الحكومة الإلكترونية
49	1.1 مخطط المغرب الرقمي 2013
50	2.1 مبادرات في مجال الحكومة الإلكترونية
51	3.1 الاهتمام المتجدد بالحكومة الإلكترونية
52	2. المعطيات المفتوحة في المغرب
52	1.2 قاعدة معطيات Data.gov.ma
53	2.2 موارد أخرى .
54	3.2 التوجهات الحالية في مجال المعطيات المفتوحة
54	4.2 تقييم منهجية عمل مبادرة المعطيات المفتوحة
57	<b>IV. تحديات أمام انتشار سياسة المعطيات المفتوحة بالمغرب</b>
57	1. إصلاح ضروري للإطار القانوني
58	2. الوسائل والبنية التحتية
59	3. ثقافة الإدارة
59	4. الأنظمة والمساطر
59	1.4 التدبير الوثائقي والأرشفة
60	2.4 إحصاء الأشكال المعلوماتية وتوحيدها
61	<b>V. توصيات من أجل سياسة طموحة لفتح المعطيات العمومية</b>
61	1. الإرادة والإستراتيجية
62	2. سيناريو النجاح
62	1.2 المرحلة الأولى: تحريك عملية تحرير المعطيات العمومية
64	2.2 المرحلة الثانية: تطوير نظام بيئي لاستعمال المعطيات العمومية
67	<b>ملاحق</b>
69	1. لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الجديدة
73	2. لائحة الأشخاص والمنظمات المستمع إليهم
77	3. تجارب ناتجة عن ملاحظة حالات دولية ناجحة
87	4. مراجع جيوغرافية



## ملخص

يمثل الحق في ولوج المعلومة واحدة من الخطوات العديدة التي نصَّ عليها الدستور الجديد لتقوية الديمقراطية وترسيخ دولة القانون. ومن المسلم به اليوم أن «للمواطنات والمواطنين الحق في الولوج إلى المعلومة التي بحوزة الإدارة العمومية والهيئات المنتخبة والمؤسسات المكلفة بمهمة من مهام الخدمة العمومية (...)». وهذا الحق لا يحده إلا القانون من قبيل مراعاة الإكراهات المحتملة المرتبطة بمسائل «الدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة، وكذا الحياة الخاصة للمواطنين»، و«المس بالحقوق والحريات». (الفصل 27).

ويستجيب الاعتراف بهذا الحق، الذي ينبغي أن يؤطره القانون، لمطالب عبّر عنها عدد من الفاعلين المدنيين والسياسيين منذ سنوات عديدة، إذ يطالبون بمزيد من الشفافية في العمل العمومي وبالترام محاربة الفساد. ويتيح هذا الاعتراف انسجام المغرب مع عدد من التزاماته الدولية والاستجابة للمعايير الجاري بها العمل في عموم الدول الديمقراطية.

غير أن الدول الأكثر تقدماً شهدت، منذ زمن غير بعيد، ميلاد بُعد جديد من أبعاد الحق في ولوج المعلومة، وذلك بفضل دخول البشرية في العهد الرقمي. وتشدد هذه الحركة (المسماة «المعطيات الحكومية المفتوحة» Open Government Data أو «المعطيات المفتوحة» Open Data) على إمكانية استغلال وإعادة استعمال المعلومات العمومية. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بولوج المعطيات الخام التي تجمعها أو تنتجها الإدارات من أجل تثمينها.

وعلاوة على التقدم الذي يستتبعه ذلك في مجال الديمقراطية والشفافية، فإن أهداف هذه الحركة متعددة، منها تمكين المواطنين من معلومات مفيدة تسهل حياتهم، وتحديث الإدارة والمراقق العمومية، وتحفيز النمو الاقتصادي عبر توفير أمثل للمعلومة، وتسهيل سريانها، وتطوير تقنيات الإعلام، وإرساء أسس اقتصاد رقمي.

وفي حالة المغرب، فإن تفعيل الحق في ولوج المعلومة ينبغي له، من الآن فصاعداً، أن يدمج متطلبات وفرص المعطيات المفتوحة، من وجهة نظر سياسية ومؤسسية وتقنية كذلك. ويتعلق الأمر باعتماد مقاربة مجددة في تجاوز حالات التردد أو المقاومة التي قد تبديها بعض الإدارات، وإحداث تحول ثقافي في داخلها من أجل محاربة التوجه الذي يرمي إلى احتكار المعلومة باعتباره مصدراً للسلطة الشخصية على حساب المصلحة العامة. وينبغي بهذا الصدد العمل، بوجه أخص، على وضع أسس منسجمة لمجتمع المعرفة يستطيع فيه مختلف الفاعلين المساهمة فيه.

وتقتضي هذه المقاربة عملا منهجيا وإرساء آليات ملائمة، قانونية وإجرائية على الخصوص، تتيح قيادة تغيير النموذج السائد حول دور الإدارة.

## المرجعيات

يندرج الموضوع الذي يعالجه هذا التقرير في إطار المقاربة التي رسمها الدستور، وخصوصا الفصل 27 منه المذكور آنفا.

و يستجيب لعدد من الحقوق والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الاجتماعي الجديد الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومنها:

- الحق في المعلومة؛
- الحق في التقدم العلمي؛
- إنعاش وحماية حقوق المقاول؛
- إلزامية المحاسبة؛
- المعلومة ومشاركة الأطراف المعنية؛
- توطین بلورة وإدارة التنمية الاجتماعية.

لقد عمدت العديد من البلدان، طيلة العقد المنصرم، إلى إدراج هذا الحق في تشريعاتها. هكذا بلغ عدد الدول التي تبنت، في 2010، قانونا حول الولوج إلى المعلومة ما مجموعه 84 دولة. في حين لم يكن ذلك العدد يجاوز 13 دولة في 1990. وقد همّ هذا التطور بالدرجة الأولى بلدان المعسكر الشرقي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وعلدا من الدول ذات التقاليد الديمقراطية في إطار تحديث إدارتها، وكذا عدد من البلدان السائرة في طريق النمو، التي تبنته على وجه العموم في إطار ما شهدته من انتقال ديمقراطي.

في تقرير صدر في 2011 عن اليونسكو ومركز حريات الإعلام في الشرق وشمال أفريقيا CMF-MENA وجمعية ترانسبارنسي المغرب، تحت عنوان «نحو حق الولوج إلى المعلومة العمومية في المغرب»، يسرد معدو التقرير العوامل التي ساهمت في بروز هذا الحق على المستوى العالمي، منها على الخصوص:

- محاربة الإفلات من العقاب وتأكيد الحق في المعرفة؛
- تطور تقنيات الإعلام والتواصل، ودخول البشرية عهد مجتمع المعرفة؛
- تحديث ودمقرطة الإدارة؛
- محاربة الفساد وتحسين الحكامة؛
- الاعتراف بالحق في المعلومة وتشجيعه من قبل المنظمات الدولية؛

- الطل ب على المَعْلومَة حول البِيئَة و تطوِير التَنمِيَة المَسْتَدَامَة؛
- الأَزْمَات الاقْتِصَادِيَة والمَالِيَة.

وفى كل الأحوال، فإن الغاية من الحق في ولوج المَعْلومَة العُمومِيَة هِي تَمَكِين كل مَوَاطِن من القُدْرَة على تَكْوِين رَأْيِه الخَاص عن اشْتِغَال وأداء أَجْهَزة الحِكمَاة العُمومِيَة، واستعمَال المَعْلومَات المَوْضوعَة رهن إشارته بما يُحَسِّن من ظروف عيشه.

تبيّن التجربة أن تبني قانون في مجال الحق في ولوج المَعْلومَة أسهل من تفعيله، وأن ممارسة هذا الحق ليست دائماً مطابقة للمبادئ الواردة في النصوص. ولذلك فمن المهم تبني مقاربة عملية ولكن صارمة، تستلهم أفضل التجارب الدولية. إن المبادئ الكبرى لتفعيل الحق في المَعْلومَة العُمومِيَة، والتي تشكل أفضل المعايير الدولية، علماً أنها مصنفة تصنيفاً تركيبياً، تتقدم كالتالي:

- يجب أن يكون الحق في ولوج المَعْلومَة العُمومِيَة مضموناً من قبل الدستور؛
- مبدأ الحد الأقصى القابل للتعميم: يجب أن يكون إمكان الولوج إلى الوثائق العُمومِيَة هو الأصل، ومنعها هو الاستثناء؛

• عدم الميز بين المستفيدين، أيا كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم؛

• ينطبق الحق في ولوج المَعْلومَة على كل الوثائق، أيا كان حاملها أو حجمها؛

• الغاية من الاستثناءات هي حماية صنفين من المصالح:

- مصال ح عُمومِيَة: يتعلق الأمر بحماية بعض الأنشطة السيادية للدولة (من قبيل الدفاع الوطني والعلاقات الدولية والأمن والنظام العام والسياسة المالية وغيرها)، والمساطر الزجرية الجارية (من متابعات قضائية وتحقيقات جنائية وغير ذلك)، وكذا إعداد القرارات الحكومية؛

- مصال ح خاصة، من قبيل المصالح الشخصية وأسرار العمل والمصالح التجارية والمعطيات الشخصية؛

• تدبير الاستثناءات يكون، على العموم، من شأن القانون، غير أن تطبيقها يكون من شأن إطار متخصص مستقل، يواكب الإدارات في وضع الإجراءات الملائمة؛

• يجب أن تكون آجال التعميم/الجواب على طلب مَعْلومَات أقصر ما يمكن، وأن تؤطرها آجال قانونية، وأن يتم اعتبار كل تأخر في الإِدْلاء بجواب يجاوز الآجال المحددة بمثابة رفض؛

• في حال الرفض، تُوفَّر للمواطنين طرق للطعن، وذلك من خلال هيئة متخصصة مستقلة (يكون دورها استشارياً أو تنفيذياً)، أو المحكمة الإدارية في آخر المطاف؛

• من أجل الحفاظ على السلاسة التي يتطلبها حسن اشتغال الإدارة والحد من الإكراهات التي يفرضها عليها حق الولوج إلى المَعْلومَة، لا يلزم القانون الإدارة بتقديم الوثائق غير المكتملة - أي التي هي في طور الإعداد -، والوثائق التي سيتخذ على أساسها قرارا لم يجر اتخاذه بعد، والوثائق المنشورة على

العموم في الجريدة الرسمية أو على شبكة الإنترنت أو كل منشور حر الولوج (وهو ما يحض على اعتماد سياسة استباقية)؛

- يجب تسهيل الولوج إلى الوثائق، كما يجب على الموظفين مساعدة طالبي المعلومة على صياغة طلباتهم، وأن يكون الولوج مجانياً أو محدود الكلفة (الكلفة الهامشية)؛
  - يجب أن ينص القانون على عقوبات ملائمة لزجر الذين يخالفون القانون عمداً؛
  - يجب أن تواكب تفعيل القانون إجراءات نوعية، من مثل تعيين مسؤول في كل إدارة، تكون مهمته السهر على تطبيق القانون، ووضع برنامج تكويني موجه للموظفين، وتحسين التدبير الوثائقي داخل كل إدارة.
- يتيح لولوج المعطيات العمومية القيام بعدد من عمليات إعادة الاستعمال، التي يمكن تجميعها حسب التصنيف التالي: الاطلاع، والوساطة، والاستغلال بواسطة تطبيق رقمي، وإعادة الاستعمال المهنية أو المتخصصة.

فأما الاطلاع، وهو الاستعمال الأقرب، فيتمثل في الولوج المباشر إلى معلومة متوفرة على الشبكة، بهدف الاطلاع أو بغاية إنارة السبيل أمام قرار أو خيار يتخذه مواطن أو مستهلك. وأما الوساطة فتتمثل في الاشتغال على المعطيات وإعادة تشكيلها بما يجعلها سهلة الولوج بالنسبة إلى الجمهور العريض، كما يمكن استعمال المعطيات لتغذية تطبيق (متحرك أو قار) ينشئه مطورون بغرض عرض خدمة على مستعملين (من مواطنين ومستهلكين ومقاولات وإدارات). وأما إعادة الاستعمال المهنية أو المتخصصة فتتمثل في استعمال معطيات عمومية كمعطيات أولية في مسلسل عمل المقالة.

رسخ دستور يوليوز 2011 ضرورة المحاسبة بصفتها قيمة مركزية في النظام السياسي المغربي. فالفصل الأول من الدستور يؤكد على أن « النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة. » وفي ما يخص المرافق العمومية على وجه الخصوص، يؤكد الفصل 154 من الدستور على ما يلي: « تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور. »

ومن شأن الطابع التشاركي والمواطن للديمقراطية، الذي يؤكد عليه الدستور، أن يتيح انخراط قويا للمواطنين في الحياة الوطنية وفي تدبير الشؤون العمومية. والحق في الولوج إلى المعلومة، الذي يرسخه الفصل 27، يندرج ضمن هذا المنظور.

تعتبر المعطيات المفتوحة أداة حاسمة في خدمة تحسين جودة المرافق العمومية. ذلك أن أهم مستفيد من وضع الإدارة لمعطياتها الخام رهن الإشارة هي الإدارة نفسها. فقد بينت دراسات أجريت في عدد من الدول المتقدمة أن 70 بالمائة من المعطيات العمومية التي كانت موضوعا لمعاملات تجارية، كانت تحصل عليها وتستعملها جهات عمومية أخرى. وهذا ما تلاحظه الحكومة الفرنسية في خارطة الطريق التي رسمتها

فِى مَجَال فَنَح و تَقَاسَم المَعْطَيَات العَمُومِيَة، إِذ تَقُول: «يَجْرِي إِنتَاج المَعْطَيَات العَمُومِيَة فِى إِطَار مَهَام المَرْفَق العَمُومِي، الَّذِي كَثِيرَا مَا يَكُون أَوَّل مَسْتَفِيد مَن فَنَح تَلِك المَعْطَيَات. وَيَنبَغِي لِإِنتَاج وَتَجْمِيع وَنَشْر المَعْطَيَات مَن قَبْل الإِدَارَة أَنْ تَسْتَجِيب كَلهَا لِحَاجَات مَرْفَق عَمُومِي ذِي جُودَة.»

إِن الوَضْع فِى المَرْغَب لَيْس مَخْتَلَفَا، خِصُوصَا إِذَا مَا أَخَذْنَا بَعِينِ العِثْبَار الدُّور الحَاسِم لِلدُّولَة وَمَا يَصْدُر عَنْهَا فِى تَنْظِيم الحَيَاة الاجْتِمَاعِيَة وَالاِقْتِصَاد الوَطَنِي. وَقَد بَيَّنَّت جَلَسَات الاستِمَاع الَّتِي نَظَمْتَهَا لَجْنَة الشُّؤُون الثَّقَافِيَة وَالتَّكْنُولُوجِيَات الحَدِيثَة لَدَى المَجْلِسِ الاِقْتِصَادِي وَالاِجْتِمَاعِي وَالبِيئِي صَعُوبَات الوَلُوج، مَن وَزَارَة إِلَى أُخْرَى وَمَن إِدَارَة إِلَى أُخْرَى، إِلَى المَعْطَيَات الخَام الَّتِي تَنْتَجُهَا المُؤَسَّسَات العَمُومِيَة.

يَعْد قِطَاع الاِقْتِصَاد الرِّقْمِي قِطَاعَا اسْتِرَاطِيَجِيَا بِالنَّسْبَة إِلَى المَرْغَب. وَبِهَذَا الصِّدْد، جَعَلَت خِطَة «المَرْغَب الرِّقْمِي» وَخِطَة «إِقْلَاع» مَن هَذَا القِطَاع (بِمَا فِى ذَلِكَ تَهْجِير الخِدْمَات) أَحَد أَعْمَدَة الاسْتِرَاطِيَجِيَة الصَّنَاعِيَة المَرْغَبِيَة، وَقَد وُضِعَتْ عَلَى وَجْه الخِصُوص سِيَّاسَة طُوعِيَة لِجَعْل العَرَض المَرْغَبِي عَرَضَا جَذَابَا يَسْتَهْوِي الرِّبَاثِن الأَجَانِب.

وَحَسَب إِحْصَائِيَّات «المَرْغَب الرِّقْمِي»، فَإِن القِطَاع الشَّامِل لِتَّكْنُولُوجِيَّات الإِعْلَام (بِمَا فِى ذَلِكَ شَرِكَات الاتِّصَالَات وَمَرَاكزِ النِّدَاء) أَمَّن 32 أَلْف مَنَصَب شَغَل سَنَة 2008، كَمَا أَنَّ مِثَال مَن الشَّرِكَات مُتَعَدِّدَة الجَنَسِيَّات اسْتَقَرَّت بِالمَرْغَب.

وَرِغْم عَدَم وَجُود إِحْصَائِيَّات مُحَيَّنَة وَدَقِيقَة، وَفِي غِيَاب مَرصِد لِتَّكْنُولُوجِيَّات الإِعْلَام (عَلِمَا أَنَّ خِطَة «المَرْغَب الرِّقْمِي» تَنص عَلَى إِشْئَاءِهِ)، فَإِن مَهْنِيِي القِطَاع يَقْدُرُون أَنَّ:

- مَنَاصِب الشَّغْل الَّتِي يُوْفِرُهَا هَذَا القِطَاع تَبْلُغ حَوَالِي 50 أَلْف مَنَصَب شَغْل؛
- مَسَاهِمَة القِطَاع فِى النَّاتِج الدَّخَلِي الخَام تَقْدَر بِسَبْعَة بِالمِائَة؛
- رَقْم مَعَامَلَات القِطَاع يَصِل إِلَى 39 مِليَار دَرَهْم (بِمَا فِى ذَلِكَ شَرِكَات الاتِّصَالَات)؛
- رَقْم مَعَامَلَات قِطَاع تَّكْنُولُوجِيَّات الإِعْلَام (دُونِ احْتِسَاب شَرِكَات الاتِّصَالَات) يَبْلُغ 16 مِليَار دَرَهْم، وَمِنْهَا 8 مِليَار دَرَهْم فِى السُّوق المَحَلِيَة وَ8 مِليَارَات لِلتَّصْدِير؛
- يَنَاهِز عَدَد مَقَاوِلَات قِطَاع تَّكْنُولُوجِيَّات الإِعْلَام 2000 مَقَاوِلَة.

## 1.1 بِنَاء مَجْتَمَع المَعْرِفَة

أَصْبَح مَن المَسْلَم بِهِ أَنَّ التَّكْنُولُوجِيَّات الرِّقْمِيَة وَالْوَلُوج إِلَى الانْتَرْنِيَّت يَسَاهِمَان إِسْهَامَا كَبِيرَا فِى نَشْر المَعْرِفَة. وَتَمَكَّن هَذِهِ الأَدْوَات مَن تَسْهِيل الوَلُوج إِلَى الأَعْمَال وَالوِثَائِق العِلْمِيَة وَالفَنِيَة المُنْتَمِيَة إِلَى التَّرَاثِ الإِنْسَانِي العَالَمِي. وَهُوَ أَمْر يَصْدُق أَكْثَر عَلَى المَنَاطِق المَعزُولَة الَّتِي لَا تَتَوَفَّر، لِأَسْبَاب مَادِيَة أَوْ تَارِيخِيَة، عَلَى مَكْتَبَات وَمَتَاحِف وَمَرَاكز عِلْمِيَة وَازِنَة.

ولا ننس أن الثورة الناجمة عن تكنولوجيات الإعلام أبرزت إلى الوجود وسائل جديدة للإبداع والتقاط المعلومات والربط والتوليف بينها وتوظيفها وتحسينها ونشر المعارف. وقد أصبحت عاملا رئيسا لخلق الثروات والتطور البشري وتحسين جودة الحياة. وبهذا المعنى، يمكن القول إن تكنولوجيات الإعلام التي تمكن المجتمع من الاستفادة من معارفه للنهوض بالتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية تساهم إسهاما كبيرا في خلق «مجتمع المعرفة».

وتعد المعطيات المفتوحة، في جوانب عديدة منها، مساهمة إضافية في تكوين هذا المجتمع، إذ تتيح للفاعلين العموميين استثمار الرأسمال المعلوماتي استثمارا كاملا، وتقييم حوارا وتعاوننا وثيقا وقويا بين مختلف مكوناتهم، ولكن أيضا مع المجتمع، في أفق التحسين الشمولي للمعرفة.

يجدر بنا أن نذكر هنا بأن مفهوم المعطيات المفتوحة يدين بوجوده لمجال العلوم. ويستفيد المشتغلون المغاربة في المجال العلمي، بالضرورة، من تحرير المعطيات على المستوى الدولي، إذ بإمكانهم ولوج المعطيات الخام الصادرة عن المؤسسات العمومية الدولية في مختلف أنحاء العالم، لإغناء أبحاثهم ودراساتهم في مختلف الميادين، وخاصة بهدف المقارنة. وسيكون من باب المفارقة، إن لم نقل من غير المعقول، ألا يتمكنوا من ولوج المعطيات المتعلقة بفتتهم داخل وطنهم نفسه.

وإذا كانت حركة المعطيات المفتوحة تركز على ولوج المعطيات الخام، فإنها من باب أولى أن تهتم بالانتشار الأوسع لوثائق وإصدارات المؤسسات العمومية، وخاصة ذات الطابع الثقافي والعملية، والجامعات. وهي تعلي من شأن العلم المفتوح للجميع والثقافة، وتشجع وتدعم العلاقات الملموسة بين الباحثين والمبدعين والمجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق تلاقح المعارف والتبادل العلمي بين الجميع.

ولا يغيب عن بالنا ضرورة الحرص على احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف الذي يظل أمرا أساسيا. فالمحافظة على هذه الحقوق تعد شرطا ضروريا للإبداع الفكري والفني والعلمي.

يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتشجيع:

- الولوج الحر لجميع مستعملي الانترنت إلى كل الإصدارات العلمية والثقافية؛
- تقاسم معطيات البحث؛
- العلم التشاركي (أو المواطن) الذي يشرك غير المحترفين للبحث العلمي في مشاريع البحث؛
- «المجانية المدرسية الجديدة» المتحققة في شكل دروس عن بعد، مفتوحة في وجه أكبر عدد من المتعلمين؛
- شفافية النقاش العمومي حول السياسات العلمية (الاستشارة وغيرها).



تظل الاستثمارات وعمليات خلق البنيات التحتية الضرورية لوضع المعطيات العمومية على الشبكة، في إطار سياسة المعطيات المفتوحة، ضعيفة نسبيا. ولا تشكل كلفة تفعيل أرضية المعطيات المفتوحة - بما هي «شباك وحيد» يمكن من توجيه طلبات الحصول على معطيات صادرة عن مختلف الإدارات - عاملا كابحا يمنع اعتماد هذا الخيار. ولا تشكل عملية توزيع أدوات منسجمة عائقا طالما تضمن التكامل بين الإدارات، وتمكن من نزع الطابع المادي عن المساطر الإدارية على المستوى المركزي مع تبسيطها.

ولا شك في أنه يتعين على المغرب بذل الكثير من الجهود، في مجال الاستثمار، قصد تفعيل الوسائل الكفيلة بضمنان انتشار المعطيات وانتقالها ما بين مواقع إنتاجها و/أو جمعها (على المستوى الترابي)، والإدارات المركزية، بشكل يسمح بالتوفر على معطيات واضحة المصادر وقابلة للاستغلال. كما أن قياس نجاح سياسة المعطيات المفتوحة يظل رهينا بقدرة المواطنين والمستهلكين والفاعلين الاقتصاديين، أينما وجدوا، على الحصول على المعطيات العمومية. ويتعلق الأمر بمواصلة تحقيق هدف برنامج المغرب الرقمي في شقه المتعلق بالتغيير الاجتماعي. كما يتعين تعميم استعمال الانترنت عالي الصبيب، وتجهيز المؤسسات التعليمية وأماكن العيش بالوسائل الضرورية، مع الحرص، في كل هذه المستويات، على اقتراح عروض مغرية في إطار شراكات بين القطاعين العمومي والخاص، لتمكين مختلف شرائح المجتمع من التزود بالحواسيب والولوج إلى الانترنت.

تتميز الإدارة المغربية، على غرار العديد من نظيراتها في مختلف بقاع العالم، بسمات ثقافية تمثل عقبات أمام تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومة العمومية، وفي الاستفادة من مبادرة المعطيات المفتوحة بوصفها امتدادا لهذا الحق. ونذكر من تلك السمات الخصوصية ثلاثة أنواع يكرسها، في الحقيقة، التأخر الحاصل في تحقيق لا مادية المساطر: ثقافة الكتمان، ومقاومة التغيير، والاحتكار الفردي للمعلومة بوصفها مصدرا للسلطة.

## توصيات من أجل سياسة طموحة لفتح المعطيات العمومية

### الإرادة والإستراتيجية

تتيح عملية تحرير المعطيات العمومية (المعطيات المفتوحة) الكثير من الفرص على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي امتداد للجهود التي يبذلها المغرب في مجال الشفافية السياسية والإدارية، وتعزيز مشاركة المواطنين، ودعم التطور الرقمي، والبحث عن سبل للتنمية الاقتصادية، وخلق مناصب الشغل.

وتشكل مبادرة المعطيات المفتوحة، إضافة إلى ذلك، امتدادا للحق في الولوج إلى المعلومة كما هو منصوص عليه في الدستور المغربي. وبما أن الاعتراف بهذا الحق يعود فقط إلى فترة متأخرة، فإن مسألة تفعيله في الممارسة ما زالت تطرح نفسها بإلحاح. ويبقى أن اعتماد سياسة تحرير موسعة للمعطيات المفتوحة

ينطوي على ميزتين إيجابيتين تتمثلان فيما يلي :

- تسهل عملية وضع المبادئ ورصد الوسائل التكنولوجية التي تقوم عليها مبادرة المعطيات المفتوحة، داخل الإدارة، عملية تغيير الأنموذج والتنظيم الضروري للتطبيق السليم للحق في الولوج إلى المعلومة؛
- تخفف مبادرة المعطيات المفتوحة باعتمادها المقاربة التشاركية عن البعد المطلبي للحق في الولوج إلى المعلومة، إذ تمكن المؤسسات العمومية من التعبير عن إرادتها الحسنة في التغيير.

هكذا يبدو ممكنا اليوم - شريطة وجود إرادة سياسية حقيقية في هذا الاتجاه، وتفعيل استراتيجية مناسبة قائمة على الحكامة الملائمة ومنطق مشاركة فعلية - استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية واستعمالها الطبيعي العفوي من قبل الأجيال الجديدة، سعيا إلى ترسيخ الحق في الولوج إلى المعلومة العمومية وتسريع وتيرة تفعيله، مما سيمكن المغرب من الانتقال إلى المرحلة النهائية القصوى، تلك التي يتحقق فيها الولوج المباشر إلى المعلومة عبر الانترنت، بل وحتى إلى المعطيات القاعدية التي مكنت من إنتاج تلك المعلومة.

## سيناريو النجاح

يفترض سيناريو نجاح المعطيات المفتوحة في المغرب اجتياز مرحلتين رئيسيتين :

- مرحلة «التحريك» الأولى، التي تحدد خلالها وتفضل الإجراءات القانونية والمؤسسية والإجرائية لتحرير المعطيات العمومية؛
- مرحلة ثانية لتطوير نظام بيئي متوازن، تنتظم حوله مبادرة المعطيات المفتوحة، ويساعد على خلق قيمة مضافة، ويضمن استمرارية النظام.
- وفي هذا الإطار، يمكن أن ينبني العمل العمومي على المحورين التاليين :
- النهوض باستعمال المعطيات العمومية داخل الجامعات ومؤسسات البحث الأكاديمي، وذلك بالتركيز على تشجيع أعمال البحث داخل الجامعات انطلاقا من معطيات عمومية من مختلف الميادين (من اقتصاد وتربية وتعليم وبيئة وغير ذلك) تحررها المؤسسات العمومية وتجعلها رهن إشارة العموم؛
- تطوير محور صناعي يساهم في إقلاع الاقتصاد الرقمي الوطني، من خلال برامج نوعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، تستهدف تطوير التكنولوجيات وتطبيقات معالجة المعطيات وإنشاء المقاولات وخلق مناصب الشغل لهذا الغرض؛
- خلق تنافسية إيجابية بين المؤسسات العمومية وفاعلي المعطيات المفتوحة، عبر آلية وضع علامة مميزة تشجع أحسن الفاعلين أداء وفعالية على سبيل المثال؛
- تحفيز الإبداع لدى مطوري المعطيات العمومية ومعيدي الاستعمال على الإبداع والابتكار، عبر تنظيم مباراة وطنية لتطوير التطبيقات في تاريخ محدد منتظم، مما سيعود بالنفع على الإدارات ويمدها

- بالمهارات، ويعمل على خلق دينامية متميزة في أوساط القطاع الرقمي الوطني؛
- النهوض بتطوير تطبيقات الخدمات الهادفة إلى تسهيل حياة المواطنين، وقد تغطي هذه التطبيقات العديد من مجالات الحياة اليومية (الاستهلاك والإجراءات الإدارية والصحة والشغل وغيرها) وتتوجه إلى السكان عامة، أو إلى فئات مخصوصة (من طلبة ومسنين وأشخاص في وضعية إعاقة وغيرهم)؛
  - تعبئة موارد صندوق الابتكار، أو استحداث صندوق خاص بالمعطيات المفتوحة، قصد تطوير وتنشيط قطاع تكنولوجيات الإعلام، الذي يدور في فلك الوسط البيئي للمعطيات المفتوحة.



## مقدمة

كلف ت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للجنة الدائمة للشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة في 13 مارس 2012، في إطار إحالة ذاتية، بدراسة موضوع المعطيات المفتوحة، بصفته ورشا لتطبيق حق المواطنين في ولوج المعلومة العمومية.

و يمثل الحق في ولوج المعلومة واحدة من الخطوات العديدة التي نصَّ عليها الدستور الجديد لتقوية الديمقراطية وترسيخ دولة القانون. ومن المسلم به اليوم أن للمواطنات والمواطنين الحق في الولوج إلى المعلومة التي يحوزة الإدارة العمومية والهيئات المنتخبة والمؤسسات المكلفة بمهمة من مهام الخدمة العمومية (...). وهذا الحق لا يحده إلا القانون من قبيل مراعاة الإكراهات المحتملة المرتبطة بمسائل «الدفاع الوطني والأمن الداخلي والخارجي للدولة، وكذا الحياة الخاصة للمواطنين»، و«المس بالحقوق والحريات». (الفصل 72). ويستجيب الاعتراف بهذا الحق، الذي ينبغي أن يؤطره القانون، لمطالب عبّر عنها عدد من الفاعلين المدنيين والسياسيين منذ سنوات عديدة، إذ يطالبون بمزيد من الشفافية في العمل العمومي وبالتزام محاربة الفساد. ويتيح هذا الاعتراف انسجام المغرب مع عدد من التزاماته الدولية والاستجابة للمعايير الجاري بها العمل في عموم الدول الديمقراطية.

غير أن الدول الأكثر تقدما شهدت، منذ زمن غير بعيد، ميلاد بُعد جديد من أبعاد الحق في ولوج المعلومة، وذلك بفضل دخول البشرية في العهد الرقمي. وتشدد هذه الحركة (المسماة «المعطيات الحكومية المفتوحة» Open Government Data أو «المعطيات المفتوحة» Open Data) على إمكانية استغلال وإعادة استعمال المعلومات العمومية. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بولوج المعطيات الخام التي تجمعها أو تنتجها الإدارات من أجل تميمها. وعلاوة على التقدم الذي يستتبعه ذلك في مجال الديمقراطية والشفافية، فإن أهداف هذه الحركة متعددة، منها تمكين المواطنين من معلومات مفيدة تسهل حياتهم، وتحديث الإدارة والمرافق العمومية، وتحفيز النمو الاقتصادي عبر توفير أمثل للمعلومة، وتسهيل سريانها، وتطوير تقنيات الإعلام، وإرساء أسس اقتصاد رقمي.

وفي حال المغرب، فإن تفعيل الحق في ولوج المعلومة ينبغي له من الآن فصاعدا أن يدمج متطلبات وفرص المعطيات المفتوحة، من وجهة نظر سياسية ومؤسسية وتقنية كذلك. ويتعلق الأمر، على الخصوص، باعتماد مقارنة مجددة في تجاوز حالات التردد أو المقاومة التي قد تبديها بعض الإدارات، وإحداث تحول ثقافي في داخلها من أجل محاربة التوجه الذي يرمي إلى احتكار المعلومة باعتباره مصدرا للسلطة الشخصية على

حساب المصلحة العامة. وينبغي العمل، بوجه أخص، على وضع أسس منسجمة لمجتمع المعرفة يستطيع فيه مختلف الفاعلين المساهمة فيه.

وتقتضي هذه المقاربة عملا منهجيا وإرساء آليات ملائمة، قانونية وإجرائية على الخصوص، تتيح قيادة تغيير النموذج السائد حول دور الإدارة.

## المرجعيات

يندرج الموضوع الذي يعالجه هذا التقرير في إطار المقاربة التي رسمها الدستور، وخصوصا الفصل 27 منه المذكور أنفا.

و يستجيب لعدد من الحقوق والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الاجتماعي الجديد الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومنها:

- الحق في المعلومة؛
- الحق في التقدم العلمي؛
- إنعاش وحماية حقوق المقاول؛
- إلزامية المحاسبة؛
- المعلومة ومشاركة الأطراف المعنية؛
- توطین بلورة وإدارة التنمية الاجتماعية.

## المنهجية

تأسست المقاربة المنهجية، التي تبنتها لجنة الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة، على تنظيم عدد من جلسات الاستماع، واستغلال الوثائق والمصادر المتوفرة حول المعطيات المفتوحة، والانفتاح على عدد من التجارب الدولية الغنية بالدروس. وقد تم بهذا الصدد تنظيم مبادلات عميقة مع بعثة Etalab الفرنسية، وخصوصا عبر الاستماع إلى مسؤوليها عبر تقنية التواصل المباشر بالصوت والصورة.

# 1. المعطيات المفتوحة بما هي أفق جديد للحق في ولوج المعلومة العمومية

## 1. الحق في ولوج المعلومة العمومية

### 1.1 المرجعيات المعيارية للحق في ولوج المعلومة العمومية

#### 1.1.1 نشوء الحق في ولوج المعلومة في الديمقراطيات العريقة

ظهر الحق في ولوج المعلومة العمومية في القرن الثامن عشر (قرن الأنوار)، كما أنه منصوص عليه في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في 1794، غير أنه بقي لمدة طويلة غير مُفعّل، اللهم إلا في بلد واحد هو السويد، التي بدأت بمراعاته منذ 1766. وانطلاقاً من منتصف القرن العشرين، سُرع في التفعيل التدريجي لهذا القانون - الذي اعترفت به عدد من المعاهدات الدولية بصفته حقاً أساسياً - في أغلب الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، حيث طبقت فنلندا في 1951، والولايات المتحدة الأمريكية في 1966، والدانمرك والنرويج في 1970، وفرنسا وهولندا في 1978، وأستراليا ونيوزيلندا في 1982، وكندا في 1983، وغيرها.

وقد عمدت العديد من البلدان، طيلة العقد المنصرم، إلى إدراج هذا الحق في تشريعاتها. هكذا بلغ عدد الدول التي كانت في 2010 قد تبنت قانوناً حول الولوج إلى المعلومة ما مجموعه 84 دولة، في حين لم يكن ذلك العدد يجاوز 13 دولة في 1990. وقد همّ هذا التطور بالدرجة الأولى بلدان المعسكر الشرقي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وعدداً من الدول ذات التقاليد الديمقراطية في إطار تحديث إدارتها، وكذا عدد من البلدان السائرة في طريق النمو، التي تبنته على وجه العموم في إطار ما شهدته من انتقال ديمقراطي.

في تقرير صدر في 2011 عن اليونسكو ومركز حريات الإعلام في الشرق وشمال أفريقيا CMF-MENA وجمعية ترانسبارنسي المغرب، تحت عنوان «نحو حق ولوج المعلومة العمومية في المغرب»، يسرد معدو التقرير العوامل التي ساهمت في بروز هذا الحق على المستوى العالمي، منها على الخصوص:

- محاربة الإفلات من العقاب وتأكيد الحق في المعرفة؛
- تطور تقنيات الإعلام والتواصل، ودخول البشرية عهد مجتمع المعرفة؛

- تحديث ودمقرطة الإدارة؛
- محاربة الفساد وتحسين الحكامة؛
- الاعتراف بالحق في المعلومة وتشجيعه من قبل المنظمات الدولية؛
- الطلب على المعلومة حول البيئة وتطوير التنمية المستدامة؛
- الأزمات الاقتصادية والمالية.

وفي كل الأحوال، فإن الغاية من الحق في ولوج المعلومة العمومية هي تمكين كل مواطن من القدرة على تكوين رأيه الخاص عن اشتغال وأداء أجهزة الحكامة العمومية، واستعمال المعلومات الموضوعية رهن إشارته بما يُحسّن من ظروف عيشه.

### 2.1.1. المعاهدات الدولية

على المستوى الدولي، تم إرساء أسس الحق في ولوج المعلومة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، الذي تضمن المادة 19 منه لكل شخص، علاوة على حرية الرأي والتعبير، الحق في «البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها (...)» عبر كل الوسائل الممكنة.

كما دخلت المادة 19 من المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، حيز التطبيق في سنة 1976، وتؤكد على هذا الحق بمنطوق مشابه للمنطوق السابق، مضيفاً أنه من الممكن إخضاع ممارسة الحريات المقابلة له لبعض القيود، خصوصاً في ما يتعلق باحترام حقوق الغير والحفاظ على أمن البلاد. غير أن تلك القيود يجب أن يكون منصوصاً عليها صراحة في القانون.

وقد سجلت لجنة حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة في يوليوز 2011 ملاحظة عامة تتعلق بتأويل المادة 19 من المعاهدة، وهي ملاحظة يرد في الفقرة 18 منها أن الحق في الولوج إلى المعلومة يتضمن المعلومة المتوفرة في حوزة السلطات العمومية وكل جهاز يقوم بوظيفة عمومية، أي كانت طريقة تخزين تلك المعلومة ومصدرها وتاريخ إنتاجها. وتسرّد الفقرة 19 من الملاحظة أهم التدابير التي يتعين على الدول الأعضاء اتخاذها من أجل تفعيل هذا الحق: «يتعين على الدول الأعضاء، من أجل تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومة، أن تعمل على جعل كل المعلومات التي لدى الحكومة، والتي لها طابع المنفعة العامة، متوفرة في المجال العمومي. وينبغي للدول الأعضاء أن تتجهّد، بما في وسعها، لضمان ولوج سهل وسريع وفعلي وعملي لهذه المعلومات. كما يتعين على الدول الأعضاء العمل كذلك على إرساء المساطر اللازمة التي تتيح الحصول على ولوج إلى المعلومة، من قبيل إصدار نص قانوني يتعلق بحرية المعلومة على سبيل المثال. وينبغي أن تتيح تلك المساطر معالجة سريعة لطلبات الحصول على المعلومات، عبر تحديد قواعد واضحة تكون منسجمة مع المعاهدة. ولا ينبغي للمصاريف المترتبة على طلب الحصول على المعلومة أن تمثل عائقاً غير منطقي في وجه الولوج إلى المعلومة. كما يجب على السلطات أن تبرر كل رفض لإعطاء



حق الولوج إلى المعلومة، ووضع آليات للطعن في حال رفض إعطاء حق الولوج إلى معلومة ما، كما هو الشأن في حال عدم الحصول على جواب على طلب للحصول على معلومة.»

### 3.1.1. المبادئ الكبرى للتفعيل

تبين التجربة أن تبني قانون في مجال الحق في ولوج المعلومة أسهل من تفعيله، وأن ممارسة هذا الحق ليست دائما مطابقة للمبادئ الواردة في النصوص. ولذلك فمن المهم تبني مقاربة عملية ولكن صارمة، تستلهم أفضل التجارب الدولية. إن المبادئ الكبرى لتفعيل الحق في المعلومة العمومية، والتي تشكل أفضل المعايير الدولية، المصنفة تصنيفا تريبا، تتقدم كالتالي:

- يجب أن يكون الحق في ولوج المعلومة العمومية مضمونا من قبل الدستور؛
- مبدأ الحد الأقصى القابل للتعميم: يجب أن يكون إمكان الولوج إلى الوثائق العمومية هو الأصل، ومنعها هو الاستثناء؛

- عدم الميز بين المستفيدين، أي كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم؛

- ينطبق الحق في ولوج المعلومة على كل الوثائق، أي كان حاملها أو حجمها؛

- الغاية من الاستثناءات هي حماية صنفين من المصالح:

- مصالح عمومية: يتعلق الأمر بحماية بعض الأنشطة السيادية للدولة (من قبيل الدفاع الوطني والعلاقات الدولية والأمن والنظام العام والسياسة المالية وغيرها)، والمساطر الجزرية الجارية (من متابعات قضائية وتحقيقات جنائية وغير ذلك)، وكذا إعداد القرارات الحكومية؛

- مصالح خاصة، من قبيل المصالح الشخصية وأسرار العمل والمصالح التجارية والمعطيات الشخصية؛

- تدبير الاستثناءات هو على العموم من شأن القانون، غير أن تطبيقها من شأن إطار متخصص مستقل، يواكب الإدارات في وضع الإجراءات الملائمة؛

- يجب أن تكون آجال التعميم/الجواب على طلب معلومات أقصر ما يمكن، وأن تؤطرها آجال قانونية، وأن يتم اعتبار كل تأخر في الإداء بجواب يجاوز الآجال المحددة بمثابة رفض؛

- في حال الرفض، تُوفَّر للمواطنين طرق للطعن، وذلك من خلال هيئة متخصصة مستقلة (يكون دورها استشاريا أو تنفيذيا)، أو المحكمة الإدارية في آخر المطاف؛

- من أجل الحفاظ على السلاسة التي يتطلبه حسن اشتغال الإدارة والحد من الإكراهات التي يفرضها عليها حق ولوج المعلومة، لا يلزم القانون الإدارة بتقديم الوثائق غير المكتملة - أي التي هي في طور الإعداد -، والوثائق التي سيتخذ على أساسها قرار لم يجر اتخاذها بعد، والوثائق المنشورة على العموم في الجريدة الرسمية أو على شبكة الإنترنت أو كل منشور حر الولوج (وهو ما يحض على اعتماد سياسة استباقية)؛

- يجب تسهيل الولوج إلى الوثائق، كما يجب على الموظفين مساعدة طالبي المعلومة على صياغة طلباتهم، وأن يكون الولوج مجانيا أو محدود الكلفة (الكلفة الهامشية)؛
- يجب أن ينص القانون على عقوبات ملائمة لزجر الذين يخالفون القانون عمدا؛
- يجب أن تواكب تفعيل القانون إجراءات نوعية، من مثل تعيين مسؤول في كل إدارة، تكون مهمته السهر على تطبيق القانون، ووضع برنامج تكويني موجه للموظفين، وتحسين التدبير الوثائقي داخل كل إدارة.

## 2.1 الحق في وولوج المعلومة العمومية في المغرب

### 1.2.1. الدستور

رسخ دستور 1 يوليوز 2011، في الفصل 27، حق وولوج المعلومة العمومية بالصيغة التالية: «للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.»

### 2.2.1. مبادرات لتفعيل مشروع القانون

كان يفترض إعداد قانون تنظيم وتأطير الحق في وولوج المعلومة شغلا شاغلا للعديد من المتدخلين المؤسسيين وأعضاء المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية منذ سنين عديدة.

ومنذ تبني الدستور في يوليوز 2011، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان نظم ندوة دولية حول الموضوع في شتنبر 2012، كانت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشاركة فعالة فيها.

بالموازاة مع ذلك، وعلى مستوى مجلس النواب، تم تقديم اقتراحات قوانين من قبل بعض الفرق البرلمانية.

في أثناء ذلك، عكفت الحكومة على إعداد مشروع القانون الخاص بها، وهو «مشروع القانون الخاص بالحق في الولوج إلى المعلومات»، المنشور في 26 مارس 2013 على موقع الأمانة العامة للحكومة. هذا المشروع الأولي، الذي يتعين - حسب المسطرة الإلكترونية المخصصة لذلك - أن يستقي تعليقات المواطنين، لم يتم تقديمه بعد إلى مجلس الحكومة حتى تاريخ نشر هذا التقرير. ولا بد من الإشارة إلى أن مشروع القانون هذا لا يتحدث عن مسألة التعميم المنهجي والتلقائي للمعطيات الخام (المعطيات المفتوحة)، علما أن ذلك يمثل فرصة سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية أساسية، وأفقا جديدا أمام الحق في وولوج المعلومة العمومية.

## 2. حركة المعطيات المفتوحة ومسألة إعادة استعمال المعطيات

### 1.2 نشأة الحركة وتطورها في العالم

في الوقت الذي فرض الحق في ولوج المعلومة نفسه في البلدان الديمقراطية منذ عقود عديدة (بل وقرون بالنسبة إلى بعض الدول الاسكندنافية)، فإن حركة المعطيات المفتوحة تعد حركة حديثة العهد، لكنها تحظى اليوم بكثير من الاهتمام من قبل السلطات العمومية على المستوى العالمي.

وقد شهدت البلدان التي تتوفر على قانون ولوج المعلومة العمومية، مؤخراً، الاعتراف بالحق في إعادة استعمال تلك المعلومة. ويترتب على ذلك أن الإدارات ليست ملزمة بالإجابة على طلبات المعلومات فحسب، بل يتعين عليها أيضاً العمل على نشر كل المعلومات التي بحوزتها، وذلك مع مراعاة أن يكون النشر في ظروف وبوسائل تسهل إعادة استعمال تلك المعلومات. وقد كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة السابقتين إلى فتح ولوج معطياتهما العمومية على بوابات data.gov في 2009 و2010 على التوالي.

#### 1.1.2. حركة المعطيات المفتوحة

##### ميلاد وتطور مفهوم المعطيات المفتوحة في الوسط العلمي

ظهر تعبير «المعطيات المفتوحة» لأول مرة في 1995، في وثيقة علمية، نشرها معهد أمريكي لدراسة المناخ، هو معهد GCDIS<sup>1</sup>. عنوانها «On the Full and Open Exchange of Scientific Data» («في التبادل التام والمنفتح للمعطيات العلمية»). ويرى معدو تلك الوثيقة أن المعطيات المناخية تمثل كماً مندمجاً، لا يمكن دراسته إلا في إطار تعاون دولي يقوم على معطيات متقاطعة مستقاة من مختلف المصادر الدولية. وقد حُتِمت الوثيقة بما يلي: «إن البرامج الدولية في البحث حول التغير المناخي العام والمراقبة البيئية رهينة بتطبيق مبدأ التبادل الشامل والمفتوح للمعطيات (بمعنى أن تكون المعطيات والمعلومات متوفرة دون قيد، على أساس من عدم الميز، وبكلفة لا تتعدى كلفة ضرورات الإنتاج والتوزيع).»

وقد انتشر المفهوم في الأوساط العلمية، مع مبادرات في مختلف المجالات، مثل علم الوراثة والكيمياء وغيرها.

حينها بدأت تنشأ مؤسسات من أجل فتح المعطيات، مثل مؤسسة Open Knowledge Foundation في المملكة المتحدة في ماي 2004، وOpen Data Foundation أو ODaF في 2006، وغيرها. وفي أكتوبر 2007، اجتمعت شخصيات شهيرة على شبكة الإنترنت للدفاع عن قضية الحكومة المفتوحة في

<sup>1</sup> لجنة المعطيات الجيو-فيزيائية والبيئية بالمجلس الوطني للبحث في الولايات المتحدة الأمريكية

سيباستوبول في كاليفورنيا، في إطار مؤسسة Sunlight Foundation، من أجل تحديد مبادئ المعطيات المفتوحة، التي كان عددها في البداية ثمانية مبادئ قبل أن يرفع عددها إلى عشرة.

ثم بدأت، بعد ذلك، بعض المدن تفتح معطياتها، حيث كانت العاصمة واشنطن المدينة الأمريكية الأولى التي تفعل ذلك، أما في أوروبا، فقد فتحت مدينة لندن في يناير 2010 «خزان» معطياتها الذي يشمل مائة مجموعة من المعطيات، تبعثها في ذلك مدينة رين الفرنسية في فبراير من السنة نفسها.

وانطلاقاً من سنة 2009، ستصبح مسألة المعطيات المفتوحة في أمريكا، وخصوصاً بعد انتخاب الرئيس أوباما، موضوعاً سياسياً على المستوى الوطني. فقد وقع الرئيس، منذ أول يوم لولايته الرئاسية، ثلاث مذكرات موجهة إلى مديري الإدارات والوكالات الفيدرالية، اثنتان منها تتعلقان بالحكومة المفتوحة والمعطيات المفتوحة، وهما معنونتان على التوالي <sup>2</sup>Transparency and Open Government و <sup>3</sup>Freedom of Information Act. وفي 8 دجنبر 2009، نشرت حكومة أوباما مذكرة ثالثة عنوانها <sup>4</sup>An Open Government Directive، كانت بمثابة توجيهات للحكومة المفتوحة.

تم إطلاق قاعدة المعطيات الأمريكية Data.gov في ماي 2009، مع لائحة أولى من 47 مجموعة من المعطيات، ارتفعت، بشكل كبير، في مدى أشهر قليلة. أما في المملكة المتحدة، فقد جرى الإطلاق الرسمي لبوابة data.gov.uk في يناير 2010. وأما في فرنسا، فقد تم في فبراير 2011 إحداث المصلحة المعروفة باسم Etalab، تحت إشراف الوزير الأول، من أجل فتح المعطيات العمومية وتطوير قاعدة المعطيات المفتوحة الفرنسية data.gov.fr، التي جرى إطلاقها في دجنبر 2011.

وقد سلكت بعض المنظمات الدولية بدورها سبيل المعطيات المفتوحة، فدشن البنك الدولي بوابته للمعطيات المفتوحة data.worldbank.org في أبريل 2011، في حين أطلق البنك الأفريقي للتنمية في مارس 2013 قاعدته للمعطيات المفتوحة dataportal.afdb.org التي تشمل عشرين بلداً أفريقياً من ضمنها المغرب.

أما في المغرب، فقد تم إطلاق قاعدة المعطيات المفتوحة OpenData.ma في مارس 2011، على يد وزارة الصناعة التجارة والتكنولوجيات الحديثة، وذلك في إطار مخطط المغرب الرقمي.

## 2.1.2. الشراكة من أجل حكومة مفتوحة Open Government Partnership

الشراكة من أجل حكومة مفتوحة، أو OGP كما يطلق عليها اختصاراً للعبارة الإنجليزية Open Government Partnership، هي منظمة دولية تهدف إلى تطوير شفافية العمل الحكومي، وبالتالي فتح المعطيات العمومية، في أكبر عدد ممكن من البلدان.

<sup>2</sup> [http://www.whitehouse.gov/the\\_press\\_office/Transparency\\_and\\_Open\\_Government](http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Transparency_and_Open_Government)

<sup>3</sup> [http://www.whitehouse.gov/the\\_press\\_office/FreedomofInformationAct](http://www.whitehouse.gov/the_press_office/FreedomofInformationAct)

<sup>4</sup> [http://www.whitehouse.gov/omb/assets/memoranda\\_2010/m10-06.pdf](http://www.whitehouse.gov/omb/assets/memoranda_2010/m10-06.pdf)

وقد تم إطلاق هذه المبادرة في شتبر 2011، من قبل ثمانية بلدان مؤسّسة هي أفريقيا الجنوبية والبرازيل والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وإندونيسيا والمكسيك والنرويج والفلبين.

وتضم هذه الشراكة اليوم 58 مشاركا. فعلاوة على البلدان الثمانية المؤسسة، التحق بالمنظمة 39 بلدا في أبريل 2012، فيما ينتظر أن يلتحق بها 11 بلدا آخر في أبريل 2013. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن هو البلد العربي الوحيد العضو في الشراكة، إذ التحق بها في 2012، فيما هناك في أفريقيا خمسة بلدان في طريقها إلى أن تصبح أعضاء فيها، هي أفريقيا الجنوبية وغانا وكينيا وليبيريا وتنزانيا.

وحسب ما جاء في إعلان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عند افتتاح الندوة الدولية المنظمة حول حق ولوج المعلومة، فإن الحكومة المغربية قد أعلنت عن نيتها في الالتحاق بالشراكة المفتوحة. غير أن العضوية في الشراكة تتطلب من الدولة الرغبة في الانضمام إليها الاستجابة لأربعة معايير محددة، هي الشفافية المالية، والولوج إلى المعلومة، ونشر ممتلكات المنتخبين والموظفين السامين، وإشراك المواطنين. و الحال أن المغرب، بانتظار مصادقته على القانون المتعلق بولوج المعلومة، يظل غير مؤهل للالتحاق بالشراكة.

وقد حددت منظمة الشراكة من أجل حكومة مفتوحة خمسة «تحديات كبرى» يتعين على الدول مواجهتها:

- تحسين المرافق العمومية (من صحة وتربية وعدالة، وولوج الخدمات الأساسية وغير ذلك)؛
- دعم النزاهة العمومية: محاربة الرشوة، والأخلاقيات العمومية، وولوج المعلومة، وحرية الصحافة والتعبير؛
- تدبير الموارد العمومية، وخصوصا النفقات العمومية والموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية؛
- خلق جماعات ترابية أكثر أمانا من حيث الأمن العمومي والخاص وتدابير الأزمات والمخاطر البيئية؛
- إقرار مسؤولية المقاولات في المجال الاجتماعي، بما في ذلك حماية البيئة ومحاربة الفساد وحماية المستهلكين.

ويتعين على الدول، من أجل الانخراط في هذه الشراكة، توجيه ترشيح إلى لجنتها الإدارية، توضح فيه التدابير التي اتخذتها في مجال الحكومة المفتوحة، كما يتعين عليها احترام ثلاثة التزامات رئيسية:

- بلورة خطة عمل وطنية؛
- توقيع إعلان للشفافية؛
- الخضوع للتقييم.

وينبغي لخطة العمل - التي يجب إعدادها بالتشاور مع المجتمع المدني - أن تحدد الالتزامات التي يجري التعهد بها من أجل الانسجام مع المبادئ الأربعة الرئيسة للحكومة المفتوحة، أي الشفافية والمشاركة والمسؤولية والتجديد. فالمعلومة حول العمل العمومي ينبغي أن تكون شفافة ومفتوحة وكاملة ومجانية، وأن يتم تسليمها في أجل محدد، وأن تستجيب للمعايير الأساسية في مجال نشر المعطيات، من أجل تسهيل استغلالها. وينبغي أن يكون إشراك المواطنين هدفا للحكومات، التي يتعين عليها تشجيع المساهمات في اتجاه حكامه أفضل، تفاعلا وتجديدا وفعالية. كما ينبغي للحكومات الإخبار بأعمالها والاستجابة للمطالب، وتحمل مسؤوليتها في حال الفشل. وأخيرا، تعترف الحكومات بدور التكنولوجيات الحديثة في تحفيز التجديد، وتحرص على تمكين المواطنين من ولوج مفتوح إلى التكنولوجيا، والعمل على الرفع من قدرتهم على استعمالها.

من جهة أخرى، تنظم منظمة الشراكة من أجل حكومة مفتوحة عددا من الدورات الرامية إلى اقتسام أفضل الممارسات، وتحرص على تجانس الالتزامات.

## 2.2 المبادئ الكبرى للمعطيات المفتوحة

علاوة على الحق في ولوج المعلومة، تركز المعطيات المفتوحة على بعدين رئيسين، هما ولوج المعطيات الخام والقدرة على استعمال تلك المعطيات، فضلا عن أن للمبادئ الكبرى للمعطيات المفتوحة صياغات عديدة تختلف باختلاف المصدر مع التركيز على الجانب التقني أو القانوني.

فالنسبة إلى مؤسسة Sunlight Foundation، وهي أهم المنظمات النشطة في مجال المعطيات المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك عشرة مبادئ ينبغي أن يسير على هديها فتح المعلومة العمومية، هي المعلومات الكاملة Completeness، والمعطيات الخام Primacy، والمعطيات الحديثة Timeliness، والمعطيات سهلة الولوج Ease of physical and electronic access، وأشكال النشر القابلة للاستغلال Machine readability، والولوج دون ميز Non discrimination، وأشكال النشر غير المملوكة Use of Commonly owned Standards، والمعطيات الحرة من الحقوق Licensing، واستدامة ولوج المعطيات Permanence، وتكاليف الاستعمال Usage costs.

أما مؤسسة Open Knowledge Foundation، المعروفة اختصارا تحت اسم OKF، وهي الفاعل الرئيس في مجال المعطيات المفتوحة البريطانية، فتضع أحد عشر مبدأ<sup>5</sup> يتعين على الترخيص باستعمال المعطيات احترامها. وترى هذه المؤسسة أن لفظة الترخيص تعبر عن «العقد الذي ينظم وضع العمل المعني رهن الإشارة. وفي غياب ترخيص صريح، تشير لفظة الترخيص إلى الشروط القانونية التي تطبق عموما على وضع العمل رهن الإشارة.» والمبادئ الأحد عشر هي التالية: ولوج كامل المعطيات بكلفة

لا تجاوز كلفة الوضع رهن الإشارة، بشكل يتيح الاستعمال والتغيير، والحق في إعادة توزيع المعطيات بحرية (دون دفع ولا تلقي أي أجر لقاء ذلك)، والحق في إعادة استعمال المعطيات بمنطوقها الأصل، وغياب القيود التقنية على الاستعمال، وإمكانية المطالبة بتفويت الأعمال، وإمكانية المطالبة بمجموع المعطيات الموزعة تحت تسميتها أو مرجعيتها الأصل، وعدم الميز بين الأشخاص أو المجموعات، وعدم الميز حسب مجالات الاستعمال، والتمكين من الترخيص، وصلاحيّة الترخيص لكل جزء مقتطف من المعطيات الموزعة (المعطيات المستخرجة) لا لكل فقط، وحرية المستعمل في توزيع معطيات أخرى بمنطوقات مغايرة.

ويمكن تفصيل هذه القواعد المختلفة حسب اثني عشر مبدأ هي التالية:

- نشر جميع المعطيات المتوفرة؛
- أن تكون المعطيات على حالها الخام، أي كما جمعها الإدارة العمومية؛
- أن تكون المعطيات حديثة ما أمكن ذلك؛
- أن يكون ولوج المعطيات سهلاً قدر الإمكان، وذلك بجعل تحديد مكان المعطيات مُيسراً، وتفادي العوائق من قبيل ضرورة تعبئة استمارة أو استعمال تقنيات خاصة للولوج؛
- أن تكون المعطيات غير خاضعة لحقوق، أي أن يكون المستعملون أحراراً في بيع أو تفويت العمل المعني، سواء بالصفة الخاصة لذلك العمل أو بصفته جزءاً من مجموعة أوسع من الأعمال الصادرة عن مختلف المصادر؛
- تقديم المعطيات بشكل يتيح استغلالها بواسطة برنامج معلوماتي؛
- تقديم المعطيات في شكل حبكة إعلامية حرة عوض الحبكة المملوكة؛
- لا ينبغي أن تفضي شروط الولوج إلى المعطيات إلى أي نوع من الميز ضد أشخاص أو مجموعات أو مجالات نشاط معينة؛
- يمكن أن يفرض الترخيص المتعلق باستعمال المعطيات ضرورة الإشارة إلى مصدرها؛
- يستفيد من حقوق استعمال المعطيات كل الأشخاص الذين توزع عليهم، دون أن يكون من الضروري طلب ترخيص خاص بالأجزاء. وبالتالي فلا مجال إلى فرض اتفاق للسرية؛
- لا يمكن أن يفرض الترخيص قيوداً على المعطيات التي يرفقها المستعمل، فلا يمكنه أن يفرض على سبيل المثال أن تكون المعطيات المرفقة هي أيضاً حرة الولوج والاستعمال؛
- يشمل ترخيص الاستعمال كل جزء مقتطف من المعطيات الموزعة (المعطيات المستخرجة)، وليس الكل فحسب.

### 3.2 استعمال المعطيات العمومية

يتيح ولوج المعطيات العمومية القيام بعدد من عمليات إعادة الاستعمال، التي يمكن تجميعها حسب التصنيف<sup>6</sup> التالي: الاطلاع، والوساطة، والاستغلال بواسطة تطبيق رقمي، وإعادة الاستعمال المهنية أو المتخصصة.

فأما الاطلاع، وهو الاستعمال الأقرب، فيتمثل في الولوج المباشر إلى معلومة متوفرة على الشبكة، بهدف الاطلاع أو بغاية إنارة السبيل أمام قرار أو خيار يتخذه مواطن أو مستهلك. وأما الوساطة فتتمثل في الاشتغال على المعطيات وإعادة تشكيلها بما يجعلها سهلة الولوج بالنسبة إلى الجمهور العريض، كما يمكن استعمال المعطيات لتغذية تطبيق (متحرك أو قار) ينشئه مطورون بغرض عرض خدمة على مستعملين (من مواطنين ومستهلكين ومقاولات وإدارات). وأما إعادة الاستعمال المهنية أو المتخصصة فتتمثل في استعمال معطيات عمومية كمعطيات أولية في مسلسل عمل المقالة.

### 4.2 تصاريح المعطيات المفتوحة

كما هو الشأن بالنسبة إلى كل الأعمال، فإن إعادة استعمال المعطيات العمومية، وخصوصاً لأغراض تجارية، تخضع مبدئياً لحقوق الملكية الفكرية، التي تتسم أحياناً، في بعض البلدان، بطابع من القيود المشددة. ومن جهة أخرى، فإذا كانت قواعد المعطيات لا تتمتع في أوروبا بحماية حقوق المؤلف بل يحميها قانون خاص، فإن الأمر يختلف في أماكن أخرى، وخصوصاً في البلدان الأنغلو-سكسونية.

يكون من اللازم، في هذه الظروف ومن وجهة النظر القانونية، وضع قواعد لتحرير المعطيات عند توزيعها، وذلك عبر ترخيص بإعادة الاستعمال، من أجل تحقيق توازن داخل الإطار العام، حيث يحتفظ مالكو المعطيات لأنفسهم بكل الحقوق المتعلقة بإعادة استعمال معطياتهم (حسب التعبير الشائع «جميع الحقوق محفوظة»).

هكذا وعلى سبيل المثال، قامت منظمة Creative Commons ذات الهدف غير الربحي بإحداث عدد من تصاريحات الاستعمال، بلغ عددها سبعة، تحدد مختلف مستويات حرية إعادة الاستعمال. وقد أضحت اليوم تمثل مرجعية على المستوى الدولي.

<sup>6</sup> تصنيف مقترح في: Simon Chignard, L'Open Data, comprendre l'ouverture des données publiques ». Fyp Editions, mars 2012.



العلامة	التسمية	تصريح Creative Commons
	CC 0	المجال العمومي
	CC BY	الأبوة أو المصدر
	CC BY-ND	الأبوة - لا تعديلات
	CC BY-NC-ND	الأبوة - لا تعديلات - لا استعمال تجاري
	CC BY-NC	الأبوة - لا استعمال تجاري
	CC BY-NC-SA	الأبوة - لا استعمال تجاري - الاقتسام تحت ظل الشروط نفسها
	CC BY-SA	الأبوة - الاقتسام تحت ظل الشروط نفسها

لا تستجيب التصاريح المذكورة أعلاه لكل معايير المعطيات المفتوحة. فتللك التي تتضمن قيودا على التعديلات وكذا الاستعمال التجاري، ليست منسجمة مع مبادئ المعطيات المفتوحة كما هو مثبت أعلاه.

ففي إطار المعطيات المفتوحة يجري استعمال تراخيص «مفتوحة»، وهي تراخيص يمكن أن تضعها المؤسسة المكلفة بفتح المعطيات العمومية، مثل حال «الترخيص المفتوح» الذي طوره مؤسسة Etalab في فرنسا. كما يمكنها استعارة التراخيص المطورة من قبل مؤسسات مثل Creative Commons أو Open Knowledge Foundation. وقد طورت هذه المؤسسة الأخيرة بهذا الصدد ثلاثة تراخيص منسجمة مع المبادئ التي رسمتها، هي Open Database Licence (ODbL) و Open Data Commons Attribution License (ODC-By) و Public Domain Dedication & Licence (PDDL).



## II. الرهانات المجتمعية للمعطيات المفتوحة في المغرب وفي العالم

### 1. الرهانات السياسية والمؤسسية

#### 1.1 الشفافية والحكامة الجيدة

رسخ دستور يوليوز 2011 ضرورة المحاسبة بصفقتها قيمة مركزية في النظام السياسي المغربي. فالفصل الأول من الدستور يؤكد على أن «النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.» وفي ما يخص المرافق العمومية على وجه الخصوص، يؤكد الفصل 154 من الدستور ما يلي: «تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.»

ومن شأن الطابع التشاركي والمواطن للديمقراطية، الذي يؤكد الدستور، أن يتيح انخراط قويا للمواطنين في الحياة الوطنية وفي تدبير الشؤون العمومية. والحق في الولوج إلى المعلومة، الذي يرسخه الفصل 27، يندرج ضمن هذا المنظور.

#### شفافية العمل العمومي

في هذا الإطار تمثل المعطيات (الحكومية) المفتوحة، بلا شك، وسيلة لتطوير الشفافية الإدارية، وفرصة لتحسين نوعية وصواب المعلومات الموضوعة رهن إشارة المواطنين. فالإدارات والمؤسسات العمومية، مثلها في ذلك مثل أي مؤسسة، تميل كلها إلى اقتراح معلومات بشكل معين أو من منظور معين، بما يخدم حاجاتها هي وليس بالضرورة حاجات المواطن.

ومن هذا المنظور تجري الإشارة كثيرا إلى غياب الشفافية المالية لدى السلطة التنفيذية، وخصوصا من قبل المجتمع المدني والبرلمانيين، الذين يطالبون بانتظام بديمقراطية أفضل، تكون تشاركية ومدمجة للمواطنين، في القوانين المالية على وجه الخصوص.

هذه الملاحظة يصدّقها التحقيق حول «الميزانية المفتوحة»، الذي تجريه مؤسسة International Budget Partnership لقياس درجة شفافية المعلومة المالية الصائبة وولوجية المواطن إليها، وتنشر بهذا الصدد مؤشرا للميزانية المفتوحة IBO. فقد وضعت نتائج تحقيق 2012 المغرب في الفئة ما قبل الأخيرة، فئة البلدان التي يتلقى فيها المواطن أدنى قسط من المعلومات، وصنفته في الرتبة 63 من بين 99 بلدا كانت موضوعا للتقييم. بيد أنه تجدر الإشارة كذلك إلى أن التحقيق أشار إلى عدد من الخطوات الملموسة التي أنجزها المغرب، إذ انتقل مؤشر البلاد من 28 إلى 38 ما بين سنتي 2010 و2012.<sup>7</sup>

## جعل النقاش العمومي أكثر صوابا

### المجتمع المدني

يعود ولوج المعطيات العمومية، في شكلها الخام، بعظيم الفائدة على جمعيات المجتمع المدني، التي تستطيع بذلك أن تقترح على السلطات العمومية، في المواضيع التي تمتلك الجمعيات فيها كفاءات أو التي توليها الأولوية، تدابير وخطوات عملية، على أساس من تحليل عميق للمعطيات الصائبة. من جهة أخرى، واعتبارا للدرجة العالية من التركيز الإداري وللصعوبة في تأمين مراقبة فعالة للمعطيات الصادرة عن المجالات الترابية، فإن وضع تلك المعطيات رهن إشارة الفاعلين المدنيين من شأنه إتاحة مراقبة مواطنة لتلك المعطيات، وتحديد كل انحراف أو خلل، وبالتالي تحسين المصدقية العامة للمعطيات العمومية، وبالتالي للحكومة.

يمكن القول بناء على ذلك أن المعطيات المفتوحة تتيح تسهيل تملك المعطيات العمومية من قبل المواطنين، الذين سيعطونها معنى وقيمة، وتتيح إغناء النقاش حول المبادرات والخطوات العملية التي ينبغي أن تعطى لها الأولوية.

من جانب آخر، ومن منظور الحق في المعلومة، فإن الولوج إلى معطيات خام مفتوحة وقابلة للاستغلال وإعادة الاستعمال، يعطي لوسائل الإعلام (data journalism) قدرة على التحقق والقيام بالتقاطعات والتحليلات التي لا يتيحها بالضرورة استغلال الوثائق التي توفرها الإدارات العمومية.

### الأحزاب السياسية

في ما يخص الأحزاب، أعطى الدستور للتنظيمات الحزبية دورا هاما. فهي «تساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية.» كما أن الدستور ينص على أن يكون رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية.

<sup>7</sup> نتائج التحقيق كاملة متوفرة على الموقع: <http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBI2012-Report-FR.pdf>

فِي هَذَا الإِطَار، وَكَمَا أَن الدَّوْلَة تُضَع رَهْن إِشَارَة التَّنْظِيمَات السِّيَاسِيَة وَسَائِل تَتِيح لِتِلْكَ التَّنْظِيمَات تَقْدِيم أَفْضَل مَا لَدِيهَا مِنْ مَشَارِيح، فَإِن عَلَى الإِدَارَات كَذَلِكَ تَسْهِيل وَلُوج الأَحْزَاب إِلَى المَعْطَيَات الضَّرُورِيَة لِبَلُورَة بَرَامِج مَوْتَقَّة قَائِمَة عَلَى قِيَاسَات مَوْضُوعِيَة لِلْحَقَائِق. وَيَذْكَر بِهَذَا الصَّدَد أَن القَانُون التَّنْظِيمِي المَتَعَلِق بِالأَحْزَاب السِّيَاسِيَة (القَانُون 11-29) يَشْدَد عَلَى بَرَامِج الأَحْزَاب، الَّتِي تُحَدِّد «الأَسْوَاق والأَهْدَاف السِّيَاسِيَة الَّتِي يَرَسْمُهَا الحِزْب لِنَفْسِهِ، فِي احْتِرَام لِلدَّسْتُور وَمَقْتَضِيَات القَانُون». وَقَدْ جَاءَ هَذَا المَقْتَضَى اسْتِجَابَة لِلتَّعْلِيمَات المَلِكِيَة السَّامِيَة الَّتِي جَاءَ بِهَا خُطَاب العَرْش لِيَوْم 30 يُولْيُوز 2003، حَيْث دَعَا جَلَالَتِهِ الأَحْزَاب السِّيَاسِيَة إِلَى الانْخِرَاط فِي «تَنَافُس شَرِيف حَوْل بَرَامِج وَاقْعِيَة وَمَلْمُوسَة»<sup>8</sup>. وَاقْتَرَح جَلَالَتُهُ تَمَكِين الأَحْزَاب السِّيَاسِيَة، بِكُل شَفَافِيَة، مِنْ الوَسَائِل اللَّازِمَة «لِمَسَاعَدَتِهَا عَلَى اقْتِرَاح بَرَامِج وَاقْعِيَة وَحُلُوق مَلْمُوسَة» لِمَشَاكِل المَوطَائِن. وَمَعْلُوم أَن صَوَاب بَرَامِج الأَحْزَاب السِّيَاسِيَة رَهِين جَزْئِيَا بِالمَعْطَيَات الَّتِي يَمْكَن أَن تَلْجِهَا تِلْكَ التَّنْظِيمَات.

وَلِذَلِكَ فَإِن المَعْطَيَات المَفْتُوحَة هِيَ، بِلَا شَك، الحَل الأَكْثَر مَلَاءَمَة والأَكْثَر شَفَافِيَة.

وَيَصْدُقُ هَذَا المَطْلَب عَلَى المَسْتَوَى الوَطْنِي وَعَلَى المَسْتَوِيَات التَّرَابِيَة فِي إِطَار الِاتِّخَابَات المَحَلِيَة فِي نَفْسِ الآن. كَمَا قَدْ تَفِيد هَذِهِ الشَّفَافِيَة القَوِيَة فِي تَسْهِيل عَمَلِيَّات الِاتِّقَالَ فِي حَال التَّنَاوُب الدِيمُقْرَاطِي، مِمَّا يَتِيح تَفَادِي إِطَالَة فِتْرَات التَّأَقْلَم.

## 2.1 إِصْلَاح وَتَحْدِيث العَمَل العَمُومِي

يَتِمَثَل أَحَدُ أَهْم رَهَانَات المَعْطَيَات المَفْتُوحَة، دُولِيَا وَلَكِن فِي المَغْرِب عَلَى الخُصُوص، فِي إِتَاحَة إِصْلَاح وَتَحْدِيث الإِدَارَات العَمُومِيَة.

### تَحْسِين الإِدَارَة العَمُومِيَة

تَعْتَبِر المَعْطَيَات المَفْتُوحَة أَدَاة حَاسِمَة فِي خِدمَة تَحْسِين جُودَة المَرَاقِق العَمُومِيَة. ذَلِكَ أَن أَهْم مَسْتَفِيد مِنْ وَضْع الإِدَارَة لِمَعْطَيَاتِهَا الخَام رَهْن الإِشَارَة هِيَ الإِدَارَة نَفْسُهَا. فَقَدْ بَيَّنَّت دَرَاَسَات أُجْرِيَتْ فِي عَدَدٍ مِنْ الدُّوَل المَتَقَدِّمَة أَن 70 بِالمِائَة مِنَ المَعْطَيَات العَمُومِيَة الَّتِي كَانَتْ مَوْضُوعَا لِمَعَامَلَاتِ تِجَارِيَة، كَانَتْ تَحْصَل عَلِيهَا وَتَسْتَعْمَلُهَا جِهَات عَمُومِيَة أُخْرَى<sup>9</sup>. وَهَذَا مَا تَلَاخِظُهُ الحُكُومَة الفَرَنْسِيَة فِي خَارِطَة الطَّرِيق الَّتِي رَسَمْتِهَا فِي مَجَالِ فِتْح وَتَقَاسَمِ المَعْطَيَات العَمُومِيَة، إِذْ قَوْل: «يَجْرِي إِنتَاج المَعْطَيَات العَمُومِيَة فِي إِطَارِ مَهَامِ المَرْقِقِ العَمُومِي، الَّتِي كَثِيرَا مَا يَكُونُ أَوَّلُ مَسْتَفِيدٍ مِنْ فِتْحِ تِلْكَ المَعْطَيَات. وَبِنَبْغِي، لِإِنتَاجِ وَتَجْمِيعِ وَنَشْرِ المَعْطَيَاتِ مِنْ قَبْلِ الإِدَارَة، أَن تَسْتَجِيبَ كُلُّهَا لِحَاجَاتِ مَرْقِقِ عَمُومِي ذِي جُودَة<sup>10</sup>».

<sup>8</sup> يَمْكَنُ تَصَفِّحِ البَحْثِ مُفْصَلًا فِي المَوْقِعِ الأَتِي: <http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBI2012-Report-FR.pdf>

<sup>9</sup> مَدَاخِلَة أُلْقِيَتْ أثنَاء تَظَاهِرَة Open Government Data Camp. المَنْظَمَة مِنْ قَبْلِ مَوْسَمِ Open Knowledge Foundation فِي 2010. وَحَسَبِ إِحْدَى الدَرَاَسَات، فَإِن 70 بِالمِائَة (بِالْقِيَمَة النَقْدِيَة) مِنَ المَعْطَيَات العَمُومِيَة المَحَلِيَة تُشْتَرِيهَا مَوْسَمَات عَمُومِيَة أُخْرَى.

<sup>10</sup> [http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers\\_joints/feuille\\_de\\_route\\_du\\_gouvernement\\_sur\\_le\\_numerique.pdf](http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers_joints/feuille_de_route_du_gouvernement_sur_le_numerique.pdf)

ليس الوضع في المغرب مختلفا، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الحاسم للدولة، وما يصدر عنها في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصاد الوطني. وقد بينت جلسات الاستماع التي نظمتها لجنة الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي صعوبات الولوج، من وزارة إلى أخرى ومن إدارة إلى أخرى، إلى المعطيات الخام التي تنتجها المؤسسات العمومية.

### وضع الإدارات أمام واقع تديرها للمعطيات

إن من مزايا المعطيات المفتوحة وضع الإدارات في مواجهة واقع تديرها للمعطيات، وبوجه أعم لتديرها الوثائقي. فمن المدهش، أحيانا بل في كثير من الأحيان، اكتشاف مدى ضعف المعطيات التي تتوفر عليها بعض الإدارات في مسائل تتعلق بمجال اختصاصها. وكثيرا ما تكون تلك المعطيات مشتتة وغير مدعمة وتحت أشكال مختلفة، وكثيرا ما تكون غير محمية. وليس من النادر أن تكون المعطيات بحوزة جهات أو موظفين يحتفظون بها بطريقة لا تقبل التقاسم، ويضنون بها على من يطلبها، كما ليس من النادر أن تختفي تلك المعطيات وتضيع في التفويت أو بمناسبة عمليات إعادة تنظيم أو رحيل الموظفين المعنيين.

من ميزات المعطيات المفتوحة أنها تضع الإدارات أمام ضرورة تحديد سياسة في مجال تدبير المعطيات، وتبني المساطر الملائمة، وخصوصا الحرص على تطبيقها بكل شفافية. وبالتالي تمثل المعطيات المفتوحة، من هذا المنظور، مصدرا للفعالية وللتدعيم داخل إدارة معينة، ولكن أيضا للالتقائية بين الإدارات، ولتقاسم يتمناه كل الأشخاص الذين استمعت إليهم لجنة الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة.

### تسهيل تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومة

في حالة المغرب، حيث الاعتراف بالحق في الولوج إلى المعلومة أمرٌ حديث العهد - إلى حد أن القانون المنظم لممارسة هذا الحق لم يتم تنبيهه بعد -، من المهم الحرص على أن يكون تفعيل هذا الحق أبسط ما يمكن. وبهذا الصدد فإن المعطيات المفتوحة، بالاعتماد على وسائل رقمية متوفرة حاليا، تتيح، بما لا جدال فيه، تسهيل وتسريع تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومة، بل وحتى استدراك التأخر الذي يسجله المغرب في هذا المجال. فالتكنولوجيات المتوفرة اليوم توفر مزايا عملية أكيدة، كما يتبين ذلك من خلال المقارنة بين المسلك الذي يتبعه طلب وولوج معلومة عمومية حسب خطاطة «تقليدية» و ذلك الذي تتيحه مقارنة المعطيات المفتوحة.

### ولوج المعلومة العمومية حسب الطريقة التقليدية

في الخطاطة التقليدية لطلب وولوج معلومة عمومية، يتوجه الطالبون إلى إدارة أو مصلحة عمومية من أجل وولوج معلومة ما. وهذا المسعى قد يكون سهلا متى كانت هناك آلية معروفة للاستقبال، وإلا فإن الدخول إلى الإدارة أو إلى المرفق سيشكل عائقا في حد ذاته.

بعء ذلك تقوم مصلحة الاستقبال بطلب المعلومة من الشخص أو البنية التي تملكها. فإذا لم يكن من الممكن تحديد الشخص أو البنية على وجه الدقة، يتم توجيه الطلب إلى وسيط سيتكفل من جهته بالبحث عن مالك المعلومة، أو الاستعانة بوسيط ثان، إلى أن يتم العثور على المعلومة المطلوبة.

وعند تحديد الطرف الذي بحوزته المعلومة، يتعين على هذا الأخير أن يسأل رؤساءه إن كان مسموحاً له أم غير مسموح أن يدلّي بها. وهنا أيضاً، قلما يكون مسلك القرار واضحاً، مما يفرض إلى الشروع في مرحلة جديدة من البحث عن المسؤول الذي بيده ذلك القرار. ويجدر أن نضيف أنه، على هذا المستوى، قد يتعذر العثور على من يأخذ على عاتقه مسؤولية القول بأن المعلومة قابلة للنشر، وبالتالي فإن الطالب قد يتلقى تبعاً لذلك جواباً بالرفض. وفي غياب أجل محدد قانونياً للجواب، فإن الإدارة أو المرفق العمومي المعني قد يسمح لنفسه بالاكْتفاء، بكل بساطة، بعدم الرد على الطلب. وإضافة إلى ذلك، فبمجرد ما تكون المعلومة المطلوبة مختلفة عن المعلومات الأكثر رواجاً، يكون مسلسل الجواب أكثر غموضاً واحتمال عدم الجواب أكثر وروداً.

#### ولوج المعلومة العمومية في إطار المعطيات المفتوحة

توفر المعطيات المفتوحة وسيلة لتنظيم وضبط مسار توفير المعلومات، وبخاصة منها المعطيات الخام. فالأمر هنا يتعلق بنظام «دافع» للنشر التلقائي، لا بنظام «ساحب» بطلب من المواطنين. وهذا يعني أن منتجي المعطيات يضعونها مباشرة في بنية معلوماتية سهلة الولوج للجميع، وأن الطالبين ليسوا مجبرين على التوجه إلى بنيات استقبال، بل يتوجهون مباشرة إلى المعلومات لاستقتها من حيث توجد. وبديهي أن وضع مساطر دائمة لتحيين المعطيات المعلوماتية هو أمر أسهل من العمل بمساطر تتيح الإجابة حالة بحالة على طلبات قد تكون كل منها مختلفة عن الأخريات.

صحيح أن استعمال المنظومة المعلوماتية التي تجمع كل المعطيات لغايات إخبارية، سيكون أمراً بالغ التعقيد بالنسبة إلى مجموع المواطنين والمؤسسات المعنية. هنا تتدخل القيمة المضافة التي تقدمها منظومة المعطيات المفتوحة. فهناك عدد من الوسطاء الذين سيرون النور حينها، سيكون عليهم معالجة المعطيات وجعلها قابلة للاستعمال من طرف من يحتاجها من المواطنين والمؤسسات. ويمكن أن يكون هؤلاء الوسطاء من طبيعة مختلفة، عن مؤسسات أو مرافق عمومية مخصصة - مختلفة عن تلك التي أنتجت المعطيات -، أو جامعات ومعاهد بحث، أو جمعيات، أو مقاولات عمومية أو خاصة أو غير ذلك.

و توفر المعطيات المفتوحة، لصالح الحق في لوج المعلومة، خطاطة تفعيل بسيطة نسبياً، حيث يرسل منتجو المعطيات في الإدارة والمرافق العمومية بطريقة منهجية مجموع ما ينتجونه، إلى منظومة معلوماتية مفتوحة الولوج أمام الجمهور العريض. عند ذلك يلج المستعملون الافتراضيون المنظومة ليحصلوا منها على المعطيات التي يحتاجونها. وبحكم أن كتلة المعطيات قد تكون كبيرة ونسبياً غير منظمة جيداً، فسيكون بإمكان بعض المستعملين أن يستغلوا بدورهم تلك المعطيات لتحويلها إلى معلومات مفيدة لفئة معينة أو فئات من المستعملين الآخرين.

## 2. الرهانات الاقتصادية

تعد الرهانات الاقتصادية لفتح المعطيات العمومية على المستوى الدولي على العموم إجراءً بالغ الأهمية. وقد ذكرت اللجنة الأوروبية، استناداً إلى دراسة<sup>11</sup> صدرت في شتنبر 2011، أن الأرباح المباشرة المحتملة من إنشاء قاعدة معطيات مفتوحة على المستوى الأوروبي قد تبلغ 40 مليار أورو، مع أرباح غير مباشرة تقدر بمائة وأربعين مليار أورو. وقدر مكتب ماكنزي من جانبه أن الإدارات الأوروبية قد تكسب 150 مليار أورو بفضل أدوات اتخاذ القرار المستندة إلى المعطيات التي تمكنها من تقييم وتحسين تدبير وفعالية مرافقها. وترجع صعوبة التحديد الدقيق للآثار الناجمة عن المعطيات المفتوحة إلى كون إعادة استعمال المعطيات لا يتجسد دائماً في خطأ تطبيقية، ولكنه يشكل أغلب الأحيان شكلاً من الطاقة التي تغذي مرفقا ما وتجعله أكثر نجاعة.

غير أنه مما لا شك فيه أن المكاسب الاقتصادية الناجمة عن فتح المعطيات العمومية، في المغرب أو في أي بلد آخر، لا عد لها ولا حصر، بغض النظر عن دقة التقديرات والحسابات.

### 1.2 المعلومة بما هي مادة أولية ثمينة للمقاولات والإدارات

تشكل المعطيات العمومية مادة أولية قيمة لتوجيه استراتيجية المقاولات في مجال التجارة أو التسويق. ولا يتجلى استغلال هذا الخزان من الإمكانيات بالضرورة في استعمال تطبيق ما، رغم أن التطبيقات تمثل أبرز جوانب المعطيات المفتوحة الذي يحظى باهتمام إعلامي أكبر، فقد تنطلق مجموعة توزيع معينة من معطيات اجتماعية-ديمغرافية لوضع سياسة استقرارها بأحد المناطق، وقد يعتمد منعش عقاري معطيات النقل لمعرفة المكان الذي سيستثمر فيه وكيفية الاستثمار.

ويمكن أن تنتج عن الشفافية الناجمة عن تحرير المعطيات العمومية مكاسب اقتصادية هامة، وخاصة في بلد كالمغرب حيث يصعب الحصول على المعلومة الاقتصادية، مما يخلق أنظمة ريع، يؤدي ثمنها الاقتصاد برتمته، وتفوت على المقاولين فرصاً استثمارية عديدة.

وتبين دراسة<sup>12</sup> أنجزت سنة 2008 في أوساط 300 مقاوله تنشط في سبعة قطاعات اقتصادية (البناء والأشغال العامة، والنسيج، والطاقة، وتكنولوجيا الإعلام، والمالية والتأمين، والصناعات الغذائية، والسياحة) أن المقاولات تعتبر أن المعلومات المحصل عليها من الإدارة ناقصة (91 بالمائة)، وليست مُحينة (77 بالمائة)، وغير نافعة (70 بالمائة)، وغير موثوقة (50 بالمائة)، وغير قابلة للاستغلال (49 بالمائة). وتشتمل المقاولات إلى جانب ذلك من صعوبة التحقق من مصدر المعلومة الإداري، وأجال الكشف عن المعلومة، بل وعدم وضعها في المتناول.

<sup>11</sup> Graham Vickery, Review of recent studies on PSI Re-use and related market developments. Paris, 2011  
<http://epsiplatform.eu/content/review-recent-psi-re-use-studies-published>

<sup>12</sup> دراسة أنجزها مركز حرية وسائل الإعلام في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية سنة 2008.



## 2.2 تطوير الاقتصاد الرقمي

### 1.2.2. الطابع الاستراتيجي لقطاع الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى المغرب

يعد قطاع الاقتصاد الرقمي قطاعا استراتيجيا بالنسبة إلى المغرب. وبهذا الصدد، جعلت خطة «المغرب الرقمي» وخطة «إقلاع» من هذا القطاع (بما في ذلك تهجير الخدمات) أحد أعمدة الاستراتيجية الصناعية المغربية، وقد وُضعت بهذا الصدد سياسة طوعية لجعل العرض المغربي عرضا جذابا يستهوي الزبائن الأجانب.

وحسب إحصائيات «المغرب الرقمي»، فإن القطاع الشامل لتكنولوجيات الإعلام (بما في ذلك شركات الاتصالات ومراكز النداء) أمّن 32 ألف منصب شغل سنة 2008، كما أن مئات من الشركات متعددة الجنسيات استقرت بالمغرب.

ورغم عدم وجود إحصائيات مُحيّنة ودقيقة، في غياب مرصد لتكنولوجيات الإعلام (علما أن خطة «المغرب الرقمي» تنص على إنشائه)، فإن مهنيي القطاع<sup>13</sup> يقدرّون أن:

- مناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع تبلغ حوالي 50 ألف منصب شغل؛
- مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام تقدر بسبعة بالمائة؛
- رقم معاملات القطاع يصل إلى 39 مليار درهم (بما في ذلك شركات الاتصالات)؛
- رقم معاملات قطاع تكنولوجيات الإعلام (دون احتساب شركات الاتصالات) يبلغ 16 مليار درهم، ومنها 8 ملايين درهم في السوق المحلية و8 مليارات للتصدير؛
- يناهز عدد مقاولات قطاع تكنولوجيات الإعلام 2000 مقاولَة.

### 2.2.2. نشاط تطوير التطبيقات

غالبا ما ترتبط «المعطيات المفتوحة» بمسألة تطوير التطبيقات، وخاصة المتنقلة. ومن الواضح أن تحرير المعطيات العمومية أدى في البلدان التي تبنت هذا الخيار إلى تكاثر التطبيقات المختلفة التي تستغل هذه المعطيات لمختلف أنواع الاستعمالات.

وتكمن إحدى فوائد «المعطيات المفتوحة» في عدم إمكانية الحصر المسبق لأوجه استعمالها، فبفضل إبداعية المطورين والمستعملين، تبرز بعض التطبيقات غير المتوقعة، مما يمنح احتمالات توظيف المعطيات المتوفرة قيمة أكبر، ويستجيب في الآن نفسه لطلب متزايد لم يكن أحد يتصوره، بدءا، عند تحرير المعطيات.

<sup>13</sup> فيدرالية التقنيات الإعلامية والاتصال و ترحيل الخدمات (APEBI)

هكذا ما تنفك المؤسسات المالكة للمعطيات تُنظم مباريات لتطوير التطبيقات، من قبيل مباراة Data Connexions (رابطات المعطيات)، التي نظمتها في فرنسا اللجنة المشتركة بين الوزارات وEtalab. وتتيح هذه المباريات لهذه المؤسسات إمكانية الاستفادة من آلاف ساعات التطوير دون كلفة، واكتشاف العديد من التطبيقات والخدمات لتتمكن بذلك من تثمين معطياتها.

ومن بين أنواع التطبيقات الأكثر شيوعا توجد على سبيل المثال التطبيقات الآنية التي تمكن من:

- توفير أفضل الشروط لتحسين الزمن المستغرق لقطع مسافة معينة، انطلاقا من معطيات حول النقل العمومي وحركة السير؛
- إبراز كل أنواع المعلومات حول السلامة والخدمات العمومية للقرب، الخ. على قاعدة خرائطية؛
- إبراز معلومات تخص مؤسسات تعليمية ومستشفيات، إلى غير ذلك.

لكن، ورغم نجاح بعض التطبيقات والفائدة الثابتة من اعتمادها، إلا أنه سيكون من الخطأ حصر الفائدة الاقتصادية للمعطيات المفتوحة في قطاع تطوير التطبيقات، ذلك أن اقتصاد التطبيقات المتنقلة عموما، وتلك القائمة على «المعطيات المفتوحة» خصوصا، هو في جزء كبير منه اقتصاد المنتجات الأكثر طلبا hits، كما هو حال اقتصاد ألعاب الفيديو. ومن بين عدد من التطويرات المنجزة، فالقليل منه، فقط، هو الذي يكون الاستثمار فيه ذا مردودية. وقد توجد أيضا أنماط بديلة من نماذج الأعمال قائمة على الإشهار. ومع ذلك، فإن الفرص التي تتيحها المعطيات العمومية المفتوحة للمطورين الشباب تمكنهم من تشغيل ملكتهم الإبداعية، وتقوية روح المبادرة لديهم، وإغناء تجربتهم. ولا شك أن هذه الآثار ستعود بالنفع على تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام بالمغرب، وتعزيز موقعه دوليا، وخاصة لصالح تهجير الخدمات، عبر الرفع من القيمة المضافة للخدمات المقدمة، مما سيؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة.

### 3.2.2. سوق إغناء المعطيات ووساطتها

تتيح سوق إغناء المعطيات وانسجامها ووساطتها، إضافة إلى ما سبق ذكره عن تطوير التطبيقات، أفقا رحبة للتطور الاقتصادي. يتعلق الأمر، بالملحوس، بعملية تنقيب عن المعطيات وإغنائها وتدقيقها وإعادة توزيعها على الزبائن في شكل دفع مهيكّل أو دليل إرشادات. ولا شك أن عملية إدماج المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والمجتمعية في أدوات إجلاء بصري أو في أدلة إرشادات تشكل قيمة مضافة ثمينة في متناول الزبائن المحتملين (مقاولات، مؤسسات عمومية، شركات استشارة وغير ذلك) وقد تستخدم كأدوات مساعدة على اتخاذ القرار.

ويمكن أيضا إغناء قاعدة المعطيات المتوفرة لدى المقاولات، المرتبطة بتخصصهم وإثرائه بمعطيات عمومية، ومراقبة جودتها ووثوقيتها عبر روائز الانسجام بين تشكيلات مختلفة من المعطيات.

## 3.2 تحسین التقائیة السیاسات العومیة وأدائها

انخرط المغرب منذ عدة سنوات في سياسات قطاعية طموحة تهتم أغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولكن يبدو أن الاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة تعاني من بعض أوجه النقص، بل من غياب بعض المقومات في بعض الحالات، وانعدام التقاطع والتكامل بين مختلف السياسات القطاعية، وغياب التنسيق بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن تفعيل تلك الاستراتيجية. وكما بين ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استنادا إلى جلسات الاستماع التي أنجزها، فإن كل قطاع وزاري يميل، سعيا إلى توضيح رؤيته الخاصة، إلى إنجاز مجموعة من الدراسات والأبحاث المتفرقة، نظرا لعدم تمكنه من الاستفادة من معطيات القطاعات الوزارية الأخرى، مما يولد ركاما هائلا من المعطيات، لا رابط بين أرقامها وإحصائياتها، وبالتالي يصبح من الصعب بناء رؤى منسجمة متكاملة بين واقع هذا القطاع وذاك.

ولكن عندما يعرض أحد القطاعات الوزارية معطيات ما استنادا إلى واجهات استخدام مقعدة، فإن القطاعات الأخرى تستفيد من ثمرة عمله، ليعود النفع على الجميع، بما يخدم المصلحة العامة. كما يستفيد أصحاب المعطيات أنفسهم من هذا الوضع، فهم أيضا يعيدون استعمال معطياتهم. ذلك أن معطى ما، عندما يسهل الاطلاع عليه وتقليبه على مختلف أوجهه، يمكن استعماله داخل المؤسسة نفسها، والحال أن العديد من المعطيات غالبا ما لا تتقاسم داخل المؤسسة الواحدة. و يفسر هذا المعطى الأخير، إلى حد كبير، كون العديد من المقاولات الخاصة تلجأ إلى المعطيات المفتوحة المتعلقة بمعلومات تخصصها هي نفسها، نظرا لكونها قد أدركت أن الاستعمال الداخلي يؤدي إلى خفض الكلفة، ويفتح آفاقا للابتكار لا يستهان بها.

## 3. الرهانات الاجتماعية

### 1.3 بناء مجتمع المعرفة

أصبح من المسلم به أن التكنولوجيات الرقمية ولوج الانترنت يساهمان إسهاما كبيرا في نشر المعرفة. وتمكن هذه الأدوات من تسهيل ولوج الأعمال والوثائق العلمية والفنية المنتمية إلى التراث الإنساني العالمي. وهو أمر يصدق أكثر على المناطق المعزولة التي لا تتوفر، لأسباب مادية أو تاريخية، على مكتبات ومتاحف ومراكز علمية وازنة.

ولا ننس أن الثورة الناجمة عن تكنولوجيات الإعلام أبرزت إلى الوجود وسائل جديدة للإبداع والتقاط المعلومات والربط والتوليف بينها وتوظيفها وتحسينها ونشر المعارف. وقد أصبحت عاملا رئيسا لخلق الثروات والتطور البشري وتحسين جودة الحياة. وبهذا المعنى، يمكن القول إن تكنولوجيات الإعلام التي تمكن المجتمع من الاستفادة من معارفه للنهوض بالتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية تساهم إسهاما كبيرا في خلق «مجتمع المعرفة».

وتعد المعطيات المفتوحة، في جوانب عديدة منها، مساهمة إضافية في تكوين هذا المجتمع، إذ تتيح للفاعلين العموميين استثمار الرأسمال المعلوماتي استثمارا كاملا، وتقييم حوارا وتعاوننا وثيقا وقويا بين مختلف مكوناتهم، ولكن أيضا مع المجتمع، في أفق التحسين الشمولي للمعرفة.

### 2.3 فوائد المعطيات المفتوحة في مجال الثقافة والبحث العلمي

يجدر بنا أن نذكر هنا بأن مفهوم المعطيات المفتوحة يدين بوجوده لمجال العلوم. ويستفيد المشتغلون المغاربة في المجال العلمي، بالضرورة، من تحرير المعطيات على المستوى الدولي، إذ بإمكانهم ولوج المعطيات الخام الصادرة عن المؤسسات العمومية الدولية في أنحاء العالم، لإغناء أبحاثهم ودراساتهم في مختلف الميادين، وخاصة بهدف المقارنة. وسيكون من باب المفارقة، إن لم نقل من غير المعقول، ألا يتمكنوا من ولوج المعطيات المتعلقة بفئتهم داخل وطنهم نفسه.

وإذا كانت حركة المعطيات المفتوحة تركز على ولوج المعطيات الخام، فإنها من باب أولى أن تهتم بالانتشار الأوسع لوثائق وإصدارات المؤسسات العمومية، وخاصة ذات الطابع الثقافي والعلمي، والجامعات. وهي تعلي من شأن العلم المفتوح للجميع والثقافة، وتشجع وتدعم العلاقات الملموسة بين الباحثين والمبدعين والمجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق تلاقح المعارف والتبادل العلمي بين الجميع.

ولا يغيب عن بالنا أن الحرص على احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف يظل أمرا أساسيا، فالمحافظة على هذه الحقوق تعد شرطا ضروريا للإبداع الفكري والفني والعلمي.

يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتشجيع:

- الولوج الحر لجميع مستعملي الانترنت إلى كل الإصدارات العلمية والثقافية؛
- تقاسم معطيات البحث؛
- العلم التشاركي (أو المواطن) الذي يشرك غير المحترفين للبحث العلمي في مشاريع البحث؛
- «المجانبة المدرسية الجديدة» المتحققة في شكل دروس عن بعد، مفتوحة في وجه أكبر عدد من المتعلمين؛
- شفافية النقاش العمومي حول السياسات العلمية (الاستشارة وغيرها).

### 3.3 خدمات لتسهيل الحياة

يُعد استغلال المعطيات العمومية لتسهيل حياة المواطنين والمستهلكين إحدى الفوائد الرئيسة الناجمة عن تحرير المعطيات العمومية، ذلك أن المؤسسات العمومية غالبا ما تفتقر إلى الوسائل و للأفكار لاستغلال المعطيات المتوفرة لديها من أجل تقديم حلول ملموسة تمكن من تسهيل حياة الناس، ولو

نسبياً، وتحسين رفاههم. وليس ثمة شك، أيضاً، أن الإدارات تواجه تحديات كبرى قد تمنعها من تحسين حياة الناس بشكل ملموس، وقد تكون أيضاً ضحية منطقتها المؤسساتية نفسه. ومع ذلك، فإن الإكثار من الأعمال الملموسة قد يمكن في النهاية من إحداث آثار اجتماعية وازنة.

ولنأخذ على سبيل التوضيح مثالا بسيطا يتعلق بالسلامة الطرقية، تلك المسألة التي تعد آفة وطنية بالمعنى الحقيقي. لقد طورت العديد من المدن في العالم مجموعة من التطبيقات لإبراز المآسي الناجمة عن هذه الآفة بصريا على قاعدة خرائطية، وحصر نقط سوداء تتطلب تدخل السلطات العمومية. وقد اعتدنا في مدنا أن نرى علامات تشوير قد اقتلعت من مكانها نتيجة حادثة سير سابقة أو انعدام الصيانة أو عملية تخريب إجرامي. ولنتصور ما قد ينتج عن غياب علامة قف أو الاتجاه الوحيد أو أضواء التشوير من عواقب وخيمة. وقد يستمر الحال على ما هو عليه لأسابيع لانعدام وصول المعلومة. من هنا تظهر أهمية وجود تطبيق للسلامة الطرقية يمكن المستعملين من التنبيه إلى مواطن الخلل الملاحظة على قاعدة خرائطية، مما يسهل وصول المعلومة بسرعة، ويضع، بالتالي، السلطات العمومية المسؤولة عن هذا المجال أمام واجبها.

#### 4. مسائل مطروحة للنقاش في موضوع المعطيات المفتوحة

##### 1.4 دائرة المعطيات العمومية القابلة لإعادة الاستعمال

بخلاف قضية الحق فيولوج المعلومة، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، فإن خيار المعطيات المفتوحة، بوصفه تسهيلا لإعادة استعمال المعطيات العمومية بوسائل معلوماتية، هو من طبيعة سياسية، خاصة فيما يتعلق بدائرة المعلومات المنشورة.

وتوجد بهذا الصدد مقاربات عديدة مختلفة المنطلقات والرؤى. فهناك المقاربة التي تجد مصدرها في الثقافة السياسية الأنجلوساكسونية، وهي تنتصر لمبدأ الشفافية الكبرى، سعيا إلى تبيين مواطن الخلل المحتملة لدى الفاعلين العموميين، وصولا إلى اقتراح بديل أكثر نجاعة يتمثل في الاحتكام إلى السوق والمبادرة الحرة. وهناك المقاربة التي تستلهم أفكارها من التيار المناهض بالحرية المطلقة، متمثلة في تداول المعلومات دون قيد أو شرط، وهو الشرط الأساس لتحرر الأفراد. وهناك مقاربة ثالثة قد تطلق عليها اسم المقاربة التشاركية، القائمة على مبدأي المواكبة والتكامل بين أعمال الدولة والفاعلين العموميين، وهي تعد المعطيات المفتوحة فرصة لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمستهلكين ولتطوير المجالات الترابية.

ويجدر التساؤل، ضمن المقاربة التشاركية التي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عن أوجه استعمال المعطيات المنشورة وعن الآثار الناجمة عنها. ومن المفيد القيام بقياس دقيق، في مجال الآثار على الاستثمار، لإمكانات خلق قيمة ناجمة عن تحرير تشكيلات المعطيات الخاصة، ولل فوائد

المجتمعية المتوقعة من ذلك التحرير. ولكن هذا التفكير وهذه التساؤلات، التي تتطلب الاستشارة ودرجة معينة من التجرد، يجب ألا تؤخر عملية إعطاء الانطلاقة لمشروع المعطيات المفتوحة الذي يبدو في مبدئه الهام ضرورياً ولا غنى عنه.

## 2.4 المجانية

تظل مسألة مجانية ولوج المعطيات العمومية قضية ذات أهمية ملحة وراهنة في بعض البلدان، ذلك أن المعايير الدولية في مجال حق ولوج المعلومة لا تفرضها، لكنها في المقابل تطالب بأن تكون التعريفات معقولة لا تتجاوز في كل الأحوال كلفة تسهيل اللوج. بمعنى أن الإدارات لا يمكنها السعي إلى الحصول على أرباح مادية من بيع المعطيات.

ومع حركة المعطيات المفتوحة، عادت مسألة مجانية اللوج وإعادة استعمال المعطيات العمومية إلى الواجهة. ويعتبر أنصار اللوج المؤدى عنه أن ليس ثمة ما يوجب مجانية إعادة الاستعمال، وبالخصوص لأهداف تجارية، مع وجود سوق للمعطيات العمومية مؤدى عنها.

ويشهر دعاة المجانية من جانبهم ثلاثة أنواع من الحجج متفاوتة القوة. فبعضهم يرى أن دافعي الضرائب هم الذين يمولون المعطيات العمومية، وبالتالي يجب أن متاح لهم إمكانية اللوج إليها مجاناً. ويقدم فريق آخر حججاً أمتن تنبني على تحليل اقتصادي أكثر تماسكاً. ففي نظرهم، يظل من المشروع فرض تعريفات ذات كلفة ضئيلة، ولكن هذه الكلفة الضئيلة منعدمة نظرياً من منظور اقتصاد المعلومة. ويوجد فريق أخير يناهز باحترام سياق نشر المعطيات، الأمر الذي يفرض، بديها، إلى اعتماد المجانية فيما يخص مجال المعطيات المفتوحة، الهادف أساساً إلى تسهيل اللوج.

ولكن يبدو أن هناك إجماعاً على ضرورة أن يتاح اللوج مجاناً للمعطيات المنتجة لضمان السير الحسن للمرافق العمومية، التي قد تنشر دون حاجة إلى تهئية معلوماتية أو إخفاء للأسماء والمصادر. وفيما يخص المعطيات الأخرى، سيكون من المفيد تشجيع الابتكار، خاصة فيما يتعلق بالمستعملين الجدد، عن طريق المجانية، مع التفكير في أشكال قد يساهم بواسطتها المستعملون الكبار للمعطيات العمومية بشكل من الأشكال، مثلاً عن طريق الإغناء الطوعي للمعطيات العمومية بما يخدم مصلحة الجميع.

## 3.4 حماية المعطيات الشخصية

انسجماً مع مقتضيات الدستور والمعايير الدولية ذات الصلة، يجب وضع قوانين تنظم الحق في الوصول إلى المعلومة لحماية الحياة الشخصية للأفراد. ويضاف إلى هذا المطلب، في ما يتعلق بالمعطيات العمومية، مطلب حماية المعطيات الشخصية في إطار معالجتها المعلوماتية.

إضافة إلى ذلك وضع المغرب، انسجاماً مع المعايير الدولية، ترسانة قوانين لضمان حماية الأشخاص تجاه المعالجة المعلوماتية للمعطيات ذات الطابع الشخصي. هكذا تم تبني القانون 08-09 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية الصادر بتنفيذه الظهير رقم 15-09-1 بتاريخ 18 فبراير 2009. وينص هذا القانون في مادته الأولى على أن المعلومات هي «في خدمة المواطن وأنها تتطور في إطار التعاون الدولي، ويجب ألا تمس بالهوية وبال حقوق والحريات الشخصية، ويجب ألا تشكل وسيلة لنشر أسرار الحياة الشخصية للمواطنين». وقد استحدث المغرب أيضاً لجنة وطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تابعة لرئيس الحكومة، نصبت رسمياً في شهر غشت 2010.

وقد أطلقت اللجنة، التي تضطلع بالدور ذاته في فرنسا على سبيل المثال، وهي «اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات»، في مارس 2013، عملية استبيان لآراء الفاعلين العموميين والخواص حول المعطيات المفتوحة، سعيًا إلى معرفة «ما إذا كان من الضروري القيام بمساءلة المعطيات المفتوحة من حيث مجال اختصاصاتها»، واستباق التطورات على المدى المتوسط للمعطيات المفتوحة من حيث آثارها المحتملة على حماية المعطيات الشخصية، وتحديد موقع ومنطلق للمساهمة في بناء معطيات مفتوحة ومستدامة. يتعلق الأمر بتقييم مبررات الخوف الذي يستشعره بعض الناس من «بطاقات معلومات معمة» للمواطنين لأهداف خاصة، ووضع حواجز عند الاقتضاء تمنع ولوجها. وعن طريق تجميع المعطيات الخام التي تقدمها الإدارات العمومية (المحاكم، ومصالح الحالة المدنية، أو مصالح المسح الخرائطي)، واحتمال ضمها إلى تلك المتوفرة لدى المقاولات (المعطيات الكبرى)، ليس من المستبعد أن تتم إعادة تشكيل صورة شخصية لكل واحد على حدة.

ويجب أن ينصب التفكير مستقبلاً على الحدود التي يمكن أن نوقفنا عندها نقرة «الفأرة»، وما إذا كنا سنتمكن من ولوج كل المعطيات العمومية، أم نرتد على أعقابنا أمام منطلق حماية متشددة لأسرار الآخر.

#### 4.4 الآليات القانونية الملزمة (Hard Law) وغير الملزمة (Soft Law)

يخضع تفعيل المعطيات المفتوحة، في أغلب البلدان - بوصفه وضعاً على الشبكة عفويًا أو منهجيًا للمعطيات العمومية، على الأقل إلى حدود اليوم - لمجال الآليات القانونية غير الملزمة Soft Law. ويعني هذا المفهوم الأمريكي كل قاعدة تستند إلى الإرادة الطوعية للمعنيين ولا يتحكم فيها مبدأ الإلزام القانوني.

هكذا تصبح المذكرة الصادرة عن الرئيس الأمريكي أوباما حول Open Government (الحكومة الشفافة، المفتوحة) في 21 يناير 2009، و Open Data White Paper (الكتاب الأبيض حول المعطيات المفتوحة) الصادر عن الوزير الأول البريطاني دافيد كاميرون في 28 يونيو 2012، بعنوان Unleashing the Potential (تحرير الخزان) أو أيضاً Feuille de route (خريطة الطريق) الصادرة

عن الحكومة الفرنسية حول العالم الرقمي بفرنسا في 28 فبراير 2013، تصبح كلها أدوات تأطير للسياسة المعتمدة في مجال المعطيات المفتوحة. ولا تشكل بتاتا مرجعا قانونيا ملزما للمواطنين أو المستعملين المحتملين للمعطيات المفتوحة.

و مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الإدارات في هذه البلدان أدمجت في طريقة عملها نوعا من ثقافة فتح المعطيات العمومية والنشر العفوي للعناصر المتوفرة لديها.



## III. الحالة الراهنة لولوج شبكة المعطيات العمومية في المغرب

### 1. مبادرات مخطط المغرب الرقمي في مجال الحكومة الإلكترونية

#### 1.1 مخطط المغرب الرقمي 2013

أطلق المغرب في أكتوبر 2009 مخطط «المغرب الرقمي 2013»، ويتعلق الأمر ببرنامج خماسي طموح لتطوير التكنولوجيات الرقمية، رصدت له ميزانية تبلغ 5,2 مليار درهم.

ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- جعل تكنولوجيات المعلومة محركا للتنمية البشرية؛
- جعل تكنولوجيات المعلومة إحدى أعمدة الاقتصاد المغربي؛
- جعل تكنولوجيا المعلومة مصدر إنتاجية وقيمة مضافة بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالنسبة إلى الإدارة العمومية؛
- جعل المغرب قطبا تكنولوجيا جهويا.

وتتنظم هذه الخطة حول أربع أولويات جهوية:

- التغيير الاجتماعي عبر ولوج الانترنت عالي الصبيب؛
- تفعيل الخدمات العامة الموجهة نحو المستعملين عبر الحكومة الإلكترونية؛
- تطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام.

وقد وُلد برنامج المغرب الرقمي نوعا من الدينامية على مستوى القطاع الرقمي الوطني، غير أنه في حاجة إلى مواكبته بالتقييم لتبيين حدوده، وخاصة فيما يتعلق بالحكامة.

## 2.1 مبادرات في مجال الحكومة الإلكترونية

تقوم استراتيجية الحكومة الإلكترونية، كما يتضمنها مخطط المغرب الرقمي، على ثلاث مبادرات أساسية:

- إنشاء أجهزة للقيادة مكلفة ببرنامج الحكومة الإلكترونية؛
- تفعيل خمس عشرة مصلحة ومشاريع رائدة منذ 2011، متفرعة إلى خمس مصالح تحسن النجاعة وتقلص من كلفة الإدارة، وستة مصالح لتبسيط المساطر الإدارية للمقاولات، وأربع مصالح لخلق إدارة في خدمة المواطنين؛
- تفعيل مجموع خدمات ومشاريع الحكومة الإلكترونية - وعددها تسعة وثمانون - في أفق 2013؛
- هكذا استحدثت اللجنة الوزارية المشتركة للحكومة الإلكترونية، التي عقدت ست جلسات بين فبراير 2010 وديجنبر 2012. ويضطلع هذا الجهاز بضمان رصد الإمكانيات الضرورية والإشراف على التفعيل العملي للقرارات المتخذة وتنسيق أعمال هياكل قيادة الحكومة الإلكترونية المحدثة على مستوى كل وزارة ومؤسسة عمومية.

وقد شكل انعقاد المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي مناسبة لتقييم سير إنجاز المشاريع، وتتمثل الحصيلة في:

- مشروع تم إنجازه وتطويره (ومنها خمسة مشاريع رائدة)؛
- 12 مشروعاً تم إنجازه وتطويره (منها ثمانية مشاريع رائدة)؛
- 7 مشاريع في طور الإنجاز (منها أربعة مشاريع رائدة).

ويهدف برنامج الحكومة الإلكترونية عموماً إلى تحقيق ما يلي:

- تدارك التأخر الحاصل قياساً إلى مؤشر Online service Index (مؤشر خدمة الوضع على الشبكة)، كما حدده البرنامج الأممي حول الحكومة الإلكترونية UN eGov لجعله يرتفع من 0,2 سنة 2008 إلى 0,8 سنة 2013؛

- الرفع من عدد مشاريع وخدمات الحكومة الإلكترونية من 16 إلى 89؛
- الرفع من نسبة المقاولات التي تحقق رقم معاملات يتجاوز 20 مليون درهم والتي تستعمل خدمات معاملاتية من 1 بالمائة إلى 100 بالمائة؛
- التوفر على خمسة مواقع للحكومة الإلكترونية ضمن المواقع المائة التي تستعمل موقعاً رسمياً (.ma) من حيث عدد الزوار.

وحسب تقرير 2012 الصادر عن البرنامج الأممي UN eGov، فإن مؤشر خدمة الوضع على الشبكة الخاص بالمغرب وصل إلى 0,5425، ليحتل بلدنا بذلك الرتبة 96 من أصل 190 بلداً، بمتوسط عالمي يبلغ 0,440. وكان هذا المؤشر لا يتجاوز 0,2074 سنة 2008 (الرتبة 115 من أصل 192 بلداً).

ولكن باعتماد تصنيف الأمم المتحدة الشمولي للحكومة الإلكترونية، فالمغرب يحتل الرتبة 120 من أصل 190 بلدا خضعت للتقييم، نظرا لأوجه النقص التي ما زال يعاني منها فيما يخص البنية التحتية للاتصالات (الرتبة 92)، وخاصة الرأسمال البشري (الرتبة 167). ومرد ذلك إلى أن التقييم الأممي يقوم على ثلاثة معايير كبرى: جودة وتنوع خدمات الحكومة الإلكترونية، وجودة البنية التحتية التي تمكن من ولوج خدمات الحكومة الإلكترونية، وقدرة الساكنة على استعمال خدمات الحكومة الإلكترونية.

تطور مؤشر الأمم المتحدة الشمولي للحكومة الإلكترونية الخاص بالمغرب ومكونات المؤشر

المؤشر الشمولي	الرتبة	مؤشر خدمة الوضع على الخط	الرتبة	البنية التحتية	الرتبة	الرأسمال البشري	الرتبة	السنة
0.4209	120	0.5425	56	0.2772	91	0.4430	167	2012
0.3287	126	0.2381	104	0.1769	93	0.5739	153	2010
0.2944	140	0.2074	115	0.1349	115	0.5437	115	2008

المصدر: إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (2008. 2010. 2012)<sup>14</sup>

ومرد هذه الوضعية وجود عدة عقبات تحول دون تطوير هذا المجال، تتمثل الأولى منها في استمرار وجود مؤشرات متدنية لا تساعد على التنمية البشرية (الأمية والفقر). أما العقبة الثانية فهي الاستعمال الضعيف للاترني ت في المقاولات (ما عدا الاستعمال البسيط للبريد الإلكتروني)، وبخاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، مما يقلص من أدائها وإنتاجيتها. ولا ننس الآثار السلبية الناجمة عن عدم توفر العديد من العائلات على التجهيزات اللازمة للاستفادة من الصبيب العالي من الإنترنت. وتتمثل العقبة الأخيرة في استعمال الحكومة المحدود للاترني ت في تقديم الخدمات العمومية، مما يقف حجر عثرة أمام تطلعات المغرب التي يجب أن تتكفل الحكومة الإلكترونية بتحقيقها.

### 3.1 الاهتمام المتجدد بالحكومة الإلكترونية

تم التركيز، خلال اجتماع اللجنة الوطنية للإعلام والاقتصاد الرقمي بتاريخ 27 نونبر 2012، على الأوراش الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، وقد تم حصر التحديات التي تأمل اللجنة الوطنية للإعلام والاقتصاد الرقمي في رفعها، وهي كالتالي:

- خلق شبك وحيد للمستعملين؛
- تعزيز الاستعمال المشترك للبنية التحتية والوسائل؛
- إيجاد نماذج جديدة وظيفية لتقديم خدمات على الشبكة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تسعى الأوراش التي تطمح اللجنة الوطنية للإعلام والاقتصاد الرقمي إلى إعطاء انطلاقتها إلى:

- تعزيز حكمة الحكومة الإلكترونية؛
- الاستعمال المشترك لتكنولوجيات الإعلام في الإدارة؛
- تطوير قابلية الاستعمال المشترك، عبر اعتماد معرف وحيد واحترام الإطار العام لعملية قابلية الاستعمال المشترك؛
- فتح معطيات الإدارة أمام العموم؛
- إشراك المواطنين (الاشتراك عن بعد)؛
- تزويد المواطنين بخدمة ولوج القرب؛
- تحسين البنية التحتية للاتصالات.

## 2. المعطيات المفتوحة في المغرب

### 1.2 قاعدة معطيات Data.gov.ma

في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية، استحدثت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة نسخة أولى من موقع data.gov.ma في مارس 2011، مما يجعل من المغرب بلدا رائدا في مجال قاعدة المعطيات المفتوحة.

ومن أهداف هذا الموقع تركيز مجموعة من المعطيات العمومية المتوزعة في مواقع عديدة في مدخل واحد في تهيئة معلوماتية قابلة للاستغلال. والمعطيات المجمعة تمثل محصلة:

- المعطيات المحصل عليها عن طريق تقارير أو عمليات تجميع للمعطيات من الوزارات والجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية؛
- إحصائيات ومؤشرات أنشأتها الوزارات أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية؛
- معطيات تخص موقعة البنيات التحتية التي تشرف عليها الوزارات أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية؛
- معطيات تشكل مرجعيات تعتمد الوزارات أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية.

وبالنسبة إلى مصممي هذا الموقع، فهذه النسخة الأولى معدة لاستقبال العديد من المعطيات المختلفة التي من المفروض أن تشارك في توفيرها وضخها مختلف الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

ويحتوي هذا الموقع الذي يضم المعطيات العمومية للإدارة المغربية، وإلى حدود اليوم، على عدد قليل من المعطيات لا يتجاوز 40، مؤرخة عموماً ما بين 2010 و2011، ومهيأة في شكل ميكروسوفت إكسيل. وهناك وثيقتان مؤرختان بسنة 2012<sup>15</sup>. ولكنها تقدم معطيات محينة لسنة 2011.

وتتوزع التشكيلات الأربعة من المعطيات كما يلي:

- 23 تشكيلة من المعطيات صادرة عن وزارة المالية؛
- تشكيلتان عبارة عن لوائح لمؤسسات تعليمية؛
- 5 تشكيلات عبارة عن مؤشرات متعلقة بمناصب الشغل؛
- 3 تشكيلات عبارة عن لوائح لمؤسسات صحية (بما في ذلك مجموعة معطيات متعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)؛
- 6 تشكيلات عبارة عن نص<sup>16</sup> خرائطي، ولكنها في الحقيقة عبارة عن لوائح لتحديد الرموز البريدية أو دلائل الهاتف؛
- تشكيلة هي عبارة عن وثيقة سياحية.

والرخصة التي يستعملها الموقع هي رخصة ODbL (رخصة فتح قاعدة المعطيات) لمؤسسة Open Knowledge Foundation (مؤسسة فتح المعرفة).

ومع ذلك لم تحظ المبادرة المغربية «المعطيات المفتوحة» بما تستحق من اهتمام، رغم طابعها التجديدي، كما أن تشكيلات المعطيات المنشورة تظل محدودة. ولا شك أن الأمر يعود إلى كون هذه المبادرة قد انفردت بها وزارة واحدة، في غياب استراتيجية حكومية حقيقية، وتواصل كاف يقوم على التكامل والتنسيق.

## 2.2 موارد أخرى

ونجد بالموافاة مع ذلك بعض المواقع التابعة لوزارات أو مؤسسات عمومية تقدم بانتظام معطيات خام:

- موقع مكتب الصرف، وتوجد به معطيات متعلقة بالتبادلات التجارية للمملكة؛
- موقع المديرية السامية للتخطيط، ويتضمن معطيات متعلقة بمختلف المحاور، وهي معطيات تم جمعها خلال عمليات إحصاء السكان؛
- موقع وزارة الاقتصاد والمالية، ويقدم معطيات متعلقة بعمليات تمويل الخزينة بشكل خاص.

<sup>15</sup> يتعلق الأمر بمجموعتين من المعطيات الصادرة عن وزارة المالية: الدين الخارجي الخام 2006-2011 مُحَيَّنَة فِى 30 دجنبر 2011، ومؤشرات حول البيئة الدولية محينة في 16 ماي 2011.

<sup>16</sup> لفظة النص في الواقع غير مناسبة، إذ يتعلق الأمر برموز بريدية لمناطق من المغرب ودلائل هاتف وكالات بريد المغرب، إلخ،

### 3.2 التوجهات الحالية في مجال المعطيات المفتوحة

قدمت اللجنة الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي في ما يتعلق بالمعطيات المفتوحة، على وجه الخصوص، التوصيات الآتية، قصد بلورة رؤية على المدى البعيد للمعطيات العمومية:

- حصر جداول بلوائح المعطيات الهدف؛
- إنشاء السياق والأدوات القانونية الكفيلة بتقاسم معطيات الإدارة المركزية، والجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية؛
- تحديد وإنشاء مساطر لتغذية موقع data.gov.ma؛
- إطلاق عملية تتبع وقيادة مبادرة المعطيات المفتوحة؛
- تحديد وظائف جديدة وشروط عمل جديدة لقاعدة المعطيات.

### 4.2 تقييم منهجية عمل مبادرة المعطيات المفتوحة

وضعت بعض المؤسسات الراغبة في تقييم عملية تحرير المعطيات في مختلف البلدان مؤشرات لتقييم مبادرة فتح المعطيات العمومية عبر العالم. هكذا أطلقت «مؤسسة فتح المعطيات» في أبريل 2012 مبادرة أطلقت عليها اسم Open Data Census (إحصاء المعطيات المفتوحة) تركز اهتمامها على المعطيات العمومية المتاحة. وقد حددت لائحة من عشر فئات رئيسة من المعطيات على المستوى الوطني، اعتباراً للأهمية التي تكتسبها لدى المواطنين والفاعلين الاقتصاديين. ويتعلق الأمر بالفئات الآتية:

- نتائج الانتخابات؛
- سجل المقاولات؛
- مجموعة من الخرائط الجغرافية (سلم قياس 1:250000 أو سلم قياس أعلى)؛
- ميزانية الدولة (توقعات النفقات الخاصة بكل قطاع)؛
- نفقات الدولة (نفقات منجزة - مستوى معاملات)؛
- نصوص القانون؛
- إحصائيات وطنية (معلومات اقتصادية وديموغرافية)؛
- رموز بريدية موضوعة جغرافياً،
- مواقيت النقل العمومي؛
- مصادر التلوث (تحديد موضعها، انبعاثات).

ويمكن تصفح نتائج إحصاء المعطيات المفتوحة على الموقع <http://dashboard.opengovernmentdata.org>

ويُتَبَّح الرجُوع إلى هذَا النُوع من اللُوائح قِياس مَدَى انخراط الدُولَة فعليا في مِجال فِتح المِعْطَيَات العُمُومِيَة. وطبقا للمعايير التي وضعها برنامج إحصاء المِعْطَيَات المِفْتُوحَة، فالمغرب لا يدخل حاليا ضمن الدول التسع والأربعين التي تعتمد سياسة المِعْطَيَات المِفْتُوحَة. وتتصدر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التصنيف بنقطة 64 على 70، وتحتل فرنسا الرتبة السابعة بنقطة 49/70، وتحتل كينيا الرتبة 39 بنقطة 7/70، ومصر الرتبة 49 بنقطة 3/70.





## IV. تحديات أمام انتشار سياسة المعطيات المفتوحة بالمغرب

### 1. إصلاح ضروري للإطار القانوني

لا يمكن تسريع وتيرة اعتماد مبادرة المعطيات المفتوحة اعتمادا حقيقيا إلا بعد وضع نصوص قانونية تنظم الحق في ولوج المعلومة، علما أن المعطيات المفتوحة تعد امتدادا وتجسيذا لهذا الحق.

وسيكون من الضروري، في إطار مسلسل مناقشة مشروع القانون المتعلق بالحق في ولوج المعلومة وتبنيه و تفعيله فيما بعد، إدراج مجموعة من التعديلات على بعض النصوص القانونية أو التنظيمية التي تتناقض وأهداف القانون.

هكذا يصبح من الضروري، مثلا، تعديل الفصل الثامن عشر من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، الذي يفرض واجب التكتّم المهني على الموظفين: « بقطع النظر عن القواعد المقررة في القانون الجنائي فيما يخص السر المهني، فإن كل موظف يكون ملزما بكتّم سر المهنة في كل ما يخص الأعمال والأخبار التي يعلمها أثناء تأدية مهامه أو بمناسبة مزاولتها. ويمنع كذلك منعا كليا اختلاس أوراق المصلحة ومستنداتها أو تبليغها للغير بصفة مخالفة للنظام. وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في القواعد الجاري بها العمل، فإن سلطة الوزير الذي ينتمي إليه الموظف يمكنها وحدها أن تحرر هذا الموظف من لزوم كتمان السر أو ترفع عنه المنع المقرر أعلاه».

ولا شك أن الإبقاء على أحكام قانونية من هذا القبيل لا يمكن أن يسمح بفتح فعلي للمعطيات العمومية، فالموظفون يسقط في يدهم ولا يعرفون كيفية التمييز بين ما يحق لهم الكشف عنه وما يجب أن يبقى طي الكتمان، لذلك سيفضلون تطبيق مبدأ الاحتياط، الذي سيغدو بمثابة حاجز يحول دون نشر المعلومة، حتى وإن كانت هذه المعلومة متعلقة بالمصلحة العامة.

ويمكن بهذا الصدد تفعيل مسطرة تصنيف اللوائح الإدارية والمعلومات العمومية. ويجدر أيضا الحرص على أن يكون النشر في أقصى حدوده هو المبدأ العام والقاعدة، بينما تخضع الاستثناءات لقرار صادر عن المسؤولين الكبار في كل قطاع وزاري، على أن تكون مبررة تبريرا وافيا.

## 2. الوسائل والبنية التحتية

تظل الاستثمارات وعمليات خلق البنية التحتية الضرورية لوضع المعطيات العمومية على الشبكة، في إطار سياسة المعطيات المفتوحة، ضعيفة نسبياً. ولا تشكل كلفة تفعيل أرضية المعطيات المفتوحة - بما هي «شباك وحيد» يمكن من توجيه طلبات الحصول على معطيات صادرة عن مختلف الإدارات - عاملاً كابحاً يمنع اعتماد هذا الخيار. ولا تشكل عملية توزيع أدوات منسجمة عائقاً طالما أنها تضمن التكامل بين الإدارات، وتمكن من نزع الطابع المادي عن المساطر الإدارية على المستوى المركزي مع تبسيطه.

وقد بينت بعض الدراسات المنصبة على ما أحدثه اعتماد مبادرة المعطيات المفتوحة ببعض البلدان من آثار على الاستثمار، أن ذلك الخيار عاد بالنفع العميم على المؤسسات التي أطلقتها. هكذا نتج عن فتح المعطيات بجهة كاتالونيا<sup>17</sup> ربح 500 ساعة عمل إداري شهرياً، إضافة إلى بعض الآثار الإيجابية على الاستثمار ممتدة على فترة أربعة أشهر.

وفي حالة مؤسسة Danish Enterprise and Construction Authority (الهيئة العليا الدنمركية للبناء والمقاولات)<sup>18</sup> مكنت عملية فتح المعطيات الرسمية المتعلقة بالعناوين الدنمركية وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها، من تخفيض ميزانية تسيير المصلحة المكلفة باستعمال قاعدة المعطيات، والرفع من عدد المقاولات المستعملة لهذه المعطيات، مما نجم عنه ربح مالي يقارب عشرة ملايين أورو، موزعة بين القطاع العام (30 بالمائة) والقطاع الخاص (70 بالمائة). وفي مدينة رين Rennes بفرنسا، نتج عن الاستثمار الأصلي في البنية التحتية، بمبلغ 20 ألف أورو، وتنظيم مباراة تطبيق رصد لها مبلغ 50 ألف أورو، تطوير 47 تطبيقاً قدرت كلفته تطويره بما يقارب مليون أورو.

ولا شك أنه يتعين على المغرب بذل الكثير من الجهود، في مجال الاستثمار، قصد تفعيل الوسائل الكفيلة بضمان انتشار المعطيات وانتقالها ما بين مواقع إنتاجها و/أو جمعها (على المستوى الترابي)، والإدارات المركزية، بشكل يسمح بالتوفر على معطيات واضحة المصادر وقابلة للاستغلال. كما أن قياس نجاح سياسة المعطيات المفتوحة يظل رهيناً بقدرة المواطنين والمستهلكين والفاعلين الاقتصاديين، أينما وجدوا، على الحصول على المعطيات العمومية. ويتعلق الأمر بمواصلة تحقيق هدف برنامج المغرب الرقمي في شقه المتعلق بالتغيير الاجتماعي. ويجدر على وجه الخصوص تعميم استعمال الانترنت عالي الصبيب. كما يجب تجهيز المؤسسات التعليمية وأماكن العيش بالوسائل الضرورية، مع الحرص في كل هذه المستويات على اقتراح عروض مغرية في إطار شراكات بين القطاعين العمومي والخاص، لتمكين مختلف شرائح المجتمع من التزود بالحواسيب والولوج إلى الانترنت.

<sup>17</sup> يمكن تصفح الدراسة التي تناولت هذه المنطقة في الموقع الآتي:

[http://inspire.jrc.ec.europa.eu/reports/Study\\_reports/catalonia\\_impact\\_study\\_report.pdf](http://inspire.jrc.ec.europa.eu/reports/Study_reports/catalonia_impact_study_report.pdf)

<sup>18</sup> يمكن تصفح الدراسة مفصلة في الموقع الآتي:

[http://www.adresse-info.dk/Portals/2/Benefit/Value\\_Assessment\\_Danish\\_Address\\_Data\\_UK\\_2010-07-07b.pdf](http://www.adresse-info.dk/Portals/2/Benefit/Value_Assessment_Danish_Address_Data_UK_2010-07-07b.pdf)

### 3. ثقافة الإدارة

تتميز الإدارة المغربية، على غرار العديد من نظيراتها في مختلف بقاع العالم، بسمات ثقافية تمثل عقبات أمام تفعيل الحق في الولوج إلى المعلومة العمومية، وفي الاستفادة من مبادرة المعطيات المفتوحة بوصفها امتدادا لهذا الحق. ونذكر من تلك السمات الخصوصية أساسا ثلاثة أنواع يكرسها في الحقيقة التأخر الحاصل في تحقيق لا مادية المساطر: ثقافة الكتمان، ومقاومة التغيير، والاحتكار الفردي للمعلومة بوصفها مصدرا للسلطة.

ويلاحظ عموما سيادة ثقافة الكتمان في الإدارات، ففي المملكة المتحدة يعود التأخر الحاصل في تبني التشريع المتعلق بالحق في وولوج المعلومة (2000) في جزء كبير منه وفي سريان العمل بهذا التشريع (2005) إلى شيوع ذلك النوع من ثقافة التكتّم، وفي فرنسا، اصطدمت عملية تفعيل قانون لجنة الولوج إلى الوثائق الإدارية بعدة صعوبات، ولكن ذلك لم يحل دون أن يشكل هذا القانون خطوة جبارة حاسمة نحو تحديث الإدارة.

وتظل مقاومة التغيير ميسما عاما تشترك فيه الإدارات عبر العالم، إذ تتميز بطابعها المحافظ إلى حد كبير.

وأخيرا، تشكل عقلية احتكار المعطيات العمومية ضمن منطقتي «مجال الامتيازات الحيوي المحفوظ» السمة الثقافية الثالثة الشائعة في أوساط الإدارات، ذلك أن الكثيرين يعتقدون أن امتلاك المعلومة يمثل امتيازاً يؤمن لصاحبه نوعاً من السلطة، ليصبح تقاسم المعلومة بالتالي أمراً غير طبيعي.

ولا شك أن هذه الخصائص تشكل عقبة تحول دون نشر المعلومة، أكان ذلك في إطار حق الولوج إلى المعلومة، أم في إطار مبادرة المعطيات المفتوحة بوصفها امتداداً لذلك الحق.

### 4. الأنظمة والمساطر

لا يقف الأمر عند إصدار قانون يخص حق الولوج إلى المعلومة والقواعد المحتملة المتعلقة بالمعطيات المفتوحة، بل إن ممارسة تلك الحقوق والمبادئ تعوقه بعض النقائص وأوجه الخلل التي تعاني منها الممارسة الإدارية، وكلها عقبات تحول دون تفعيل العملي لسياسة عمومية فعالة في مجال الولوج إلى الوثائق العمومية وفتحها أمام العموم.

#### 1.4 التدبير الوثائقي والأرشفة

يظل تدبير الإدارات للوثائق، وخاصة تدبير الأرشيفات، دون المستوى قياساً إلى المعايير الدولية المعتمدة بهذا الصدد. وعموماً، فإن كبار المسؤولين ومديري الإدارات المركزية أنفسهم يقرون بوجود هذه النقائص،

كما وقع مثلا بمناسبة دراسة أنجزتها منظمة اليونسكو وفرع منظمة ترانبارنسي بالمغرب سنة 2010<sup>19</sup>.

ويلاحظ في العديد من الإدارات وجود خلل فيما يخص تدبير المعلومة الصادرة عن الإدارة نفسها أو التي خزنتها هي نفسها. ومن المؤسف ملاحظة تدهور حالة الأرشيفات وإهمالها، بل غيابها، بسبب انعدام نظام أو مساطر للمحافظة على الوثائق وتصفحها. وليس من النادر أن يرتهن وجود الأرشيفات بذاكرة هذا الموظف أو ذاك، ومنهم من لم يعد ينتمي إلى الإدارة أصلا، من دون أن يتم نقل المعرفة الوثائقية لموظف آخر يتكفل بحفظ الأرشيفات.

#### 2.4 إحصاء الأشكال المعلوماتية وتوحيدها

ليست عملية التفعيل التقني لسياسة مندمجة في مجال فتح المعطيات بالبساطة التي قد تبدو عليها لأول وهلة. ولا شك أن في الاعتقاد بكونها مجرد استخراج لمعطيات من نظام معلوماتي مخصص لاستعمال ما، ونقلها على موقع وطني للمعطيات المفتوحة، اختزالا كبيرا لطبيعتها المعقدة، ذلك أن المعطيات، حتى في حال وجودها، ليست عموما مصنفة ومدرجة في خانات ولوائح بطريقة سليمة، وإحصائها وتصنيفها يقتضيان عملا مضنيا. وبمجرد انتهاء هذه المرحلة، يجب وضع المعطيات المسترجعة في تهيئة معلوماتية قابلة للاستعمال، من حالتها «الخام»، لتصبح قابلة لإعادة الاستعمال، حتى تستوفي شروط ومبادئ المعطيات المفتوحة.

يقتضي هذا العمل رصد وسائل ضخمة في الإدارات المعنية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتعبئة الكفاءات المناسبة القادرة على السهر على وثوقية المعطيات المنشورة، إضافة إلى تفعيل أدوات معلوماتية ملائمة كفيلة بضمان تبين مصادر المعطيات في كل مستويات سلسلة إنتاج المعلومة.

إضافة إلى ذلك، فإن عدد الأشكال المستعملة في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية يجب أن يكون محدودا. وحاليا لا يتوفر الانسجام في هذا المستوى، بل ولا حتى أي تقاطع.

وتعد قابلية الاشتغال المشترك بالمعطيات الملتقطة أو المنتجة من قبل مختلف الفاعلين العموميين عنصرا أساسا في تسهيل إعادة استعمالها، وتأمين تقاطعها وإثرائها بشكل آلي، وهنا مكمن قوة المعطيات المفتوحة بما تتيحه من إمكانات.

<sup>19</sup> فرع ترانبارنسي بالمغرب - اليونسكو، جمال الدين الناجي، دفاعا عن الحق في الولوج إلى المعلومة، تقرير دراسة قطاعية، أرضية الدفاع عن هذا الحق، يناير 2010، صفحات 64-70.

## ٧. توصيات من أجل سياسة طموحة لفتح المعطيات العمومية

### 1. الإرادة والإستراتيجية

تتيح عملية تحرير المعطيات العمومية (المعطيات المفتوحة) الكثير من الفرص على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي امتداد للجهود التي يبذلها المغرب في مجال الشفافية السياسية والإدارية، وتعزيز مشاركة المواطنين، ودعم التطور الرقمي، والبحث عن سبل للتنمية الاقتصادية، وخلق مناصب الشغل.

وتشكل مبادرة المعطيات المفتوحة، إضافة إلى ذلك، امتدادا للحق في ولوج المعلومة كما هو منصوص عليه في الدستور المغربي. وبما أن الاعتراف بهذا الحق يعود فقط إلى فترة متأخرة، فإن مسألة تفعيله في الممارسة ما زالت تطرح نفسها بالحاح. ويبقى أن اعتماد سياسة تحرير موسعة للمعطيات المفتوحة ينطوي على ميزتين إيجابيتين تتمثلان فيما يلي:

- تسهل عملية وضع المبادئ ورصد الوسائل التكنولوجية التي تقوم عليها مبادرة المعطيات المفتوحة، داخل الإدارة، عملية تغيير الأنموذج والتنظيم الضروري للتطبيق السليم للحق في الولوج إلى المعلومة؛
- تخفف مبادرة المعطيات المفتوحة باعتمادها المقاربة التشاركية عن البعد المطلي للحق في الولوج إلى المعلومة، إذ تمكن المؤسسات العمومية من التعبير عن إرادتها الحسنة في التغيير.

هكذا يبدو ممكنا اليوم - شريطة وجود إرادة سياسية حقيقية في هذا الاتجاه، وتفعيل استراتيجية مناسبة قائمة على الحكامة الملائمة ومنطق مشاركة فعلية - استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية واستعمالها الطبيعي العفوي من قبل الأجيال الجديدة، سعيا إلى ترسيخ الحق في ولوج المعلومة العمومية وتسريع وتيرة تفعيله، مما سيمكن المغرب من الانتقال إلى المرحلة النهائية القصوى، تلك التي يتحقق فيها الولوج المباشر إلى المعلومة عبر الانترنت، بل وحتى إلى المعطيات القاعدية التي مكنت من إنتاج تلك المعلومة.

## 2. سيناريو النجاح

يفترض سيناريو نجاح المعطيات المفتوحة في المغرب اجتياز مرحلتين رئيسيتين:

- مرحلة «التحريك» الأولى، التي تحدد خلالها وتفعيل الإجراءات القانونية والمؤسسية والإجرائية لتحرير المعطيات العمومية؛
- مرحلة ثانية لتطوير نظام بيئي متوازن، تنتظم حوله مبادرة المعطيات المفتوحة، ويساعد على خلق قيمة مضافة، ويضمن استمرارية النظام.

### 1.2 المرحلة الأولى: تحريك عملية تحرير المعطيات العمومية

#### 1.1.2. وضع الإجراءات القانونية المتعلقة بولوج المعلومة العمومية

- يجب أن تنتظم المعطيات المفتوحة حول إجراءات قانونية واضحة في مجال الحق في لوج المعلومة العمومية. وبهذا الصدد يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:
- استكمال مسلسل تبني القانون المتعلق بالحق في لوج المعلومة، المنظم للحق في الولوج إلى المعلومة، كما هو منصوص عليه في الدستور، وذلك في أقرب الآجال؛
- وجوب أن يسمح النقاش الدائر في أعقاب إصدار نص ممهّد لمشروع قانون بالأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجتمع المدني، سعياً إلى جعل النص النهائي يستجيب في كل جوانبه إلى المعايير الدولية المتعلقة بالحق في لوج المعلومة العمومية؛
- ضرورة أن يشمل القانون بشكل واضح مسألة فتح المعطيات العمومية والمبادئ الكفيلة بإعادة استعمالها؛
- تكريس القانون للمبادئ الآتية:

- مجموع المعطيات التي يشملها قانون الحق في لوج المعلومة العمومية، أي باستثناء الحالات المنصوص عليها في الدستور، يجب مبدئياً وضعها رهن إشارة العموم عبر خطة المعطيات المفتوحة، أيا كان صاحبها (الإدارة أم الجماعات المحلية أم المرافق العمومية)، مع الحرص، بطبيعة الحال، على جعلها غفلاً من الأسماء؛
- يجب أن يكون تبرير الاستثناءات عمومياً؛
- يجب أن نجعل من إعادة استعمال المعلومات فعلاً حراً ومؤطراً برخصة نشر تحمي هذا الحق في الاستعمال والنشر؛
- يجب تعديل النصوص الموجودة التي قد تتناقض مع هذه المبادئ فتفضي إلى عرقلة إدارية لعملية تفعيلها.

### 2.1.2. حصر وتعيين « مهمة المعطيات المفتوحة » على المستوى المؤسسي

يجب مأسسة مبادرة المعطيات المفتوحة كي تعطي النتائج المرجوة منها بشكل منهجي وفعال. وبهذا الصدد يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن تقام المنظومة المؤسسية على أساس احترام التوجهات الآتية:

- يجب تحديد هيئة (مهمة المعطيات المفتوحة) وتعيينها للتكفل بالإشراف على سياسة المعطيات المفتوحة، كي تصبح بمثابة تجسيد لها؛
- يجب أن توضع هذه الهيئة تحت إشراف رئيس الحكومة، حتى تضمن لها الشرعية الضرورية للاضطلاع بمهمتها؛
- يستحسن اختيار هيئة قائمة يتم توسيع مجال تدخلها ومدتها بالوسائل المناسبة، كي تشرف على قيادة مشروع المعطيات المفتوحة المغربي، عوض خلق جهاز جديد يكلف الكثير ويؤخر أجال تفعيل المبادرة؛
- يجب أن تناط بمؤسسة المعطيات المفتوحة مسؤولية تحديد وتبدير الجوانب اللوجيستية للأعمال المتعلقة بفتح المعطيات العمومية في إطار الأرضية الوطنية للمعطيات المفتوحة. وتكفل هذه المؤسسة على وجه الخصوص بما يلي:

- إنشاء البنية المعلوماتية المخصصة لتلقي المعطيات وتبديرها؛

- تحديد المساطر التي ستمد بواسطتها بالمعطيات الواردة من مختلف المؤسسات العمومية؛

- تكوين المستعملين بما يتيح لهم الاستئناس بهذه المساطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مهمة هذه المؤسسة لا تختلط بتلك التي تضطلع بها مؤسسة الطعون، التي تظل ضرورية لممارسة سليمة للحق في ولوج المعلومة طبقا للمعايير الدولية.

### 3.1.2 ضمان تنسيق جيد، على المستوى الإجرائي، بين مختلف المتدخلين، باعتماد مساطر بسيطة

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على المستوى الإجرائي، بالحرص على تبسيط المساطر الكفيلة بتغذية بيئة المعطيات المفتوحة قدر الإمكان، ويدعو لذلك إلى اتخاذ الإجراءات الآتية:

- إنشاء أرضية تشاركية للمعطيات المفتوحة Cloud Open Data (سحابة المعطيات المفتوحة) تعمل الإدارات والجماعات المحلية والمرافق العمومية على تغذيتها بشكل حر وميسر؛
- تحديد المعطيات التي تحتزن إمكانيات تأثير اقتصادية واجتماعية كبيرة ونشرها بالسرعة المطلوبة، كما هو الشأن بالنسبة للإحصاء الوطني العام نظرا لما له من أهمية اقتصادية، واجتماعية، وعلمية؛

- حصر بعض المؤسسات التي تقوم بدور الريادة فيما يخص سياسة التحرير هذه، وتمثل بذلك نموذجاً تحتذي به مختلف الإدارات؛
- تعيين مسؤول عن فتح المعطيات داخل كل إدارة؛
- تكوين الأشخاص المنتمين إلى المؤسسات المذكورة، الذين سيتكفلون بتطعيم موقع المعطيات المفتوحة، كي يستوعبوا جيداً دورهم ويجيدوا استعمال الأدوات التي يتعين عليهم استعمالها؛
- تنشيط الفاعلين وتحفيزهم على العمل، مستلهمين مبادئ مؤسسة المعطيات المفتوحة عبر أنشطة وأعمال من قبيل:
  - تنظيم ورشات عمل وتبادل الآراء لتشجيع الحوار والتبادل البناء للرؤى حول انتظارات وحاجيات معدي الاستعمال ومنتجي المعطيات؛
  - تقاسم المعلومات والتجارب، خاصة عبر الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة؛
  - إنشاء شبكة تفكير حول خلق شروط العمل الجسدية والنفسية ووظائف الأراضية الخاصة ببلورة أدوات تشاركية؛
  - النهوض بتحسين التدبير الوثائقي داخل كل إدارة على حدة.

## 2.2 المرحلة الثانية: تطوير نظام بيئي لاستعمال المعطيات العمومية

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى توفير المعطيات المفتوحة وجعلها في متناول العموم، بالحرص على النهوض بتطوير نظام استعمال لهذه المعطيات استعمالاً يمكن من خلق نظام بيئي شمولي تنتظم حوله المعلومة العمومية.

### 1.2.2. خلق القيمة المضافة

لا يقوم نجاح سياسة المعطيات المفتوحة على الشفافية وحدها، بل يظل رهينا كذلك بقدرة الفاعلين على أن يستخرجوا من هذه المبادرة أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة، بما يخدم الصالح العام. ويجب بالتالي وضع سياسة تشجيع طوعية لاستعمال المعطيات العمومية المفتوحة.

وفي هذا الإطار، يمكن أن ينبني العمل العمومي على المحورين التاليين:

- النهوض باستعمال المعطيات العمومية داخل الجامعات ومؤسسات البحث الأكاديمي، وذلك بالتركيز على تشجيع أعمال البحث داخل الجامعات انطلاقاً من معطيات عمومية من مختلف الميادين (من اقتصاد، وتربية وتعليم، وبيئة وغير ذلك) تحررها المؤسسات العمومية وتجعلها رهن إشارة العموم؛



- تطو ير محو ر صنَاعِي يسَاهم فِي إقْلَاع الإقْتصَاد الرقْمِي الوطْنِي، من خِلَال برَامج نُوْعِيَة خَاصَة بِالمَقَاوِلَات الصغْرَى وَالمْتوسِطَة وَالمَقَاوِلَات الصغِيرَة جِدَا، تَسْتَهْدَف تطو ير التِكْنُولُوجِيَات وَتطْبِيقَات مَعَالِجَة المِعْطَيَات وَإنْشَاء المَقَاوِلَات وَخَلَق مَنَاصِب الشِغْل لِهَذَا الغُرْض؛
- خَلَق تَنَافُسِيَة إِيْجَابِيَة بَيْن المُوْأَسَّسَات العُمُومِيَة وَفَاعِلِي المِعْطَيَات المِفْتُوحَة، عِبْر آليَة وَضَع عِلَامَة مُمِيْزَة تَشْجَع أَحْسَن الفَاعِلِيْنَ أَدَاء وَفَعَالِيَة عُلَى سَبِيل المِثَال؛
- تَحْفِيز الإِبْدَاع لَدَى مَطْوِرِي المِعْطَيَات العُمُومِيَة وَمَعِيْدِي الإِسْتِعْمَال عُلَى الإِبْدَاع وَالإِبْتِكَار، عِبْر تَنْظِيم مِبَارَاة وَطْنِيَة لِتَطْوِير التَطْبِيقَات فِي تَارِيخ مَحْدَد مَنْتَزِم، مِمَّا سِيَعُود بِالنَّفْع عُلَى الإِدَارَات وَبِمَدَهَا بِالمَهَارَات، وَيَعْمَل عُلَى خَلَق دِيْنَامِيَة مَتَمِيْزَة فِي أَوْسَاط القِطَاع الرقْمِي الوطْنِي؛
- النُّهُوض بِتَطْوِير تَطْبِيقَات الخِدْمَات الهَادِفَة إِلَى تَسْهِيْل حَيَاة المَوَاطِنِيْنَ، وَقد تَغْطِي هَذِهِ التَطْبِيقَات العَدِيد من مَجَالَات الحَيَاة اليَوْمِيَة (الإِسْتِهْلَاك، وَالإِجْرَاءَات الإِدَارِيَة، وَالصِّحَة وَالشِّغْل وَغِيْرهَا) وَتَتَوَجَّه إِلَى السِّكَّان عَامَة، أَوْ إِلَى فِئَات مَخْصُوصَة (من طَلَبَة وَمَسْنِيْنَ وَأَشْخَاص فِي وَضْعِيَة إِعَاقَة وَغِيْرهم)؛
- تَعْبِئَة مَوَارِد صَنْدُوق الإِبْتِكَار، أَوْ اسْتِحْدَاط صَنْدُوق خَاص بِالمِعْطَيَات المِفْتُوحَة، قَصْد تطو ير وَتَنْشِيْط قِطَاع تِكْنُولُوجِيَات الإِعْلَام، الَّذِي يَدُور فِي فَلَكَ الوَسْط البِيْئِي لِلمِعْطَيَات المِفْتُوحَة.



## ملاحق

---

- الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة
- الملحق 2: لائحة الأشخاص والمنظمات المستمع إليهم
- الملحق 3: تجارب ناتجة عن ملاحظة حالات دولية ناجحة
- الملحق 4: مراجع بيبليوغرافية



## الملحق 1

**لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة**



## لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

### فئة الخبراء

أحمد عبادي

أحمد رحو

نبيل عيوش

مصطفى بنحمزة

الطاهر بنجلون

أرمان هاتشويل

أمين منير العلوي

ألبير ساسون

محمد وكريم

### فئة النقابيين

أحمد بهنيس

لطيفة بن واكريم

مصطفى اخلافة

لحسن حنصالي

عبد العزيز إوي

مينة الروشاطي

علي بوزعشان

### فئة المنظمات والجمعيات المهنية

عبد الله الدقيق

منصف الكتاني

عبد الله متقي

### فئة المنظمات والجمعيات العاملة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والنشاط الجمعي

نزهة العلوي

محمد بنقدور

ليلي بربيش

### فئة الشخصيات المعينة بالصفة

رشيد بن المختار بن عبد الله

محمد العلوي العبدلاوي



## الملحق 2

### لائحة الأشخاص والمنظمات المستمع إليهم



## لائحة الأشخاص والمنظمات المستمع إليهم

- أحمد رضا الشامي، وزير سابق للصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
- عز الدين المنتصر بالله، المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
- أحمد الحليمي العلمي، المديرية السامية للتخطيط
- Etalab، مصلحة تابعة للوزير الأول الفرنسي، مكلفة بتحرير المعطيات العمومية وتطوير الموقع الفرنسي للمعطيات المفتوحة.
- ميكروسوفت.



## الملحق 3

### تجارب ناتجة عن ملاحظة حالات دولية ناجحة



## تجارب ناتجة عن ملاحظة حالات دولية ناجحة

### حالة كينيا

تبنت كينيا دستورا جديدا سنة 2010، ينص على الحق في الولوج إلى المعلومة. وهناك قانون ينظم الولوج إلى المعلومة (Freedom of Information Bill) في طور المصادقة. وكينيا عضو في مبادرة Open Government Partnership (شراكة من أجل حكومة شفافة) منذ سنة 2012.

وتعد كينيا أحد أكثر البلدان تقدما في مجال المعطيات المفتوحة، وخاصة فيما يتعلق بجودة أرضية المعطيات المفتوحة المفعلة، وعدد فئات المعطيات العمومية المنشورة.

وقد أطلقت مبادرة «كينيا المعطيات المفتوحة» بتاريخ 8 يوليوز 2011، أي بضعة أشهر بعد إطلاق المبادرة المغربية<sup>1</sup>، ولكنها عرفت تطورا كبيرا. وقد أطلقت موقع (<http://opendata.go.ke>) متضمنا لمائة وستين تشكيلة من المعطيات، ليرتفع هذا العدد سنة 2011 إلى 390، قبل أن يصل اليوم<sup>2</sup> إلى 535 (مارس 2013).

وتهم المعطيات المتاحة على وجه الخصوص النفقات العمومية والتربية والتكوين والفقر ومعطيات حول السكان، مع تركيز ملحوظ على هذه المجالات. لهذا السبب فإن مؤشر «إحصاء المعطيات المفتوحة» يظل لديها ضعيفا، ونقطة تصنيفها لا تتجاوز 7/70، لكنها نالت نقطة 7/7 فيما يخص تحرير المعطيات المتعلقة بالنفقات العمومية وإتاحتها لعموم الناس.

وتتيح واجهة الموقع للمستخدمين إمكانية اقتراح تشكيلات من المعطيات للنشر، والتصويت على الشبكة على مختلف الاقتراحات، وإضافة إلى ذلك، تقترح الأرضية بعض التطبيقات التي تم تطويرها على قاعدة المعطيات المتاحة.

وتبدو الأرضية من حيث التكنولوجيا المستعملة ناجحة إلى حد كبير. وقد صممتها الشركة الأمريكية Socrata، التي أعدت على وجه الخصوص مواقع الحكومة الأمريكية. وتتوفر هذه الأرضية على واجهة مصممة تصميميا جيدا وبسيطة الاستعمال. وتصنف قاعدة المعطيات على أساس الحقوق الموضوعاتية (السكان، التربية والتعليم، والطاقة، والصحة، والفقر، وما إلى ذلك) والمناطق الترابية. إضافة إلى ذلك،

<sup>1</sup> تحيل أرضية المعطيات المفتوحة الكينية إلى المبادرة المغربية: «كينيا هي أول دولة نامية تتوفر على موقع معطيات حكومة شفافة، هي أول دولة من دول جنوب الصحراء بعد المغرب» (<https://opendata.gov.ke/vision>)

<sup>2</sup> مارس 2013

فأغلب المعطيات في الموقع تصاحبها واجهة بصرية مدمجة وقابلة للتغيير. وقد وصفت الشركة المصممة الأرضية الكينية بمناسبة إطلاقها بكونها «أكثر مشاريع المعطيات المفتوحة تطوراً في العالم». وقد حظيت كينيا بمساعدة البنك الدولي لاستكمال إنجاز مشروعها، ووجهت تلك المساعدة خاصة للحكومة قصد تنظيم المعطيات<sup>3</sup>.

وهذه أمثلة عن بعض الصفحات التفاعلية لقاعدة المعطيات:

**KENYA openData**

Home About Kenya Open Data Data Catalogue Suggest a Dataset Community Apps Help Sign Up Sign In

**Introducing the Kenya Open Data Initiative: The bigger picture**

This site makes public government data accessible to the people of Kenya. High quality national census data, government expenditure, parliamentary proceedings and public service locations are just a taste of what's to come. Our information is a national asset, and it's time it was shared: this data is key to improving transparency, unlocking social and economic value, and building Government 2.0 in Kenya.

**Open kama data kwa Data**

**Latest Datasets and Views**

- Poverty Rate, by District
- County Expenditures by Administration 2002-3 to 2008-9
- Kenya Primary Schools, 2007
- Health Facilities
- County Urbanization-2009

**Budget 2010 to 2011 recurrent plus development**

Chart shows total expenditure by administrative vote. Size of box shows how large the vote is in the

**Game Parks Visited in 2009**

Kenya National Bureau of Statistics, Statistical Abstract 1996 - 2009 Visitors to Parks and Game Reserves By Park and Year (Numbers)

**Quarterly GDP 2000 - 2011 Chart**

KNBS, Quarterly Gross Domestic Product by Economic Sector, 2000 - 2011, KSh Million at Constant 2001 prices

**Counties**

Information on the 47 Counties can be found here. Easily find data sets relating to a specific County.

**Developer? Click here!**

Find out about our powerful developer APIs and tools.



The screenshot shows the Kenya OpenData website. The header includes the logo and navigation links: Home, About Kenya Open Data, Data Catalogue, Suggest a Dataset, Community Apps, Help, Sign Up, and Sign In. A search bar is located on the left. Below it, there are sections for 'View Types' (Datasets, External Datasets, Files and Documents, Filtered Views, Charts, Maps) and 'Categories' (Environment And Natural Resources, National Accounts And Inflation, Agriculture, Counties, Education, Employment, Energy, Financial Sector, Health Sector, Justice). The main content area is titled 'Search & Browse Datasets and Views' and displays a list of datasets with columns for Name, Popularity, and Type. The list includes items like 'Poverty Rate, by District', 'County Expenditures by Administration 2002-3 to 2008-9', and 'Kenya Primary Schools, 2007'.

The screenshot shows the 'Dataset Suggestions' section. It features a 'Suggest a Dataset' button and a table with columns: Submitted by, Details, Files, Rating, and Status. Two suggestions are listed:

Submitted by	Details	Files	Rating	Status
Patriot-Konoin	<p><b>Information on Roads Please!</b> July 08, 2011 (6 months ago)</p> <p>I wish to see data on expenditure on roads in all the counties. For instance what amounts have been set by the Ministry of Roads and the agencies under it, in this financial year to maintain, repair or construct roads from Class A-E. The info should indicate the stage of each project whether it's tendering, award of tenders or construction stage.</p> <p>2 comments on this suggestion</p>		4	Approved
Chania-Trent G...	<p><b>Area Zoning</b> July 10, 2011 (6 months ago)</p> <p>Please provide all Approved Land Use for all land title-deeds and any pending change of use applications</p> <p>1 comment on this suggestion</p>		4	Approved

## حالة بريطانيا

انخرطت المملكة المتحدة رسمياً في برنامج المعطيات المفتوحة خلال سنة 2009، بمبادرة من حكومة براون. هكذا أطلق موقع (<http://data.gov.uk>) في يناير 2010، بعد إطلاق أول نسخة في شتبر 2009. وقد واصلت حكومة جيمس كيمرون العمل بهذه المبادرة ووسعت مجالها، ووضحت رؤيتها الخاصة في وثيقة بعنوان *the potential Open data White Paper: unleashing the potential of open data* (الكتاب الأبيض حول المعطيات المفتوحة: تحرير الخزان).

وبعد سنة من إنشاء موقع المعطيات المفتوحة البريطاني، أصبح يتوفر على 6 آلاف تشكيلة من المعطيات تقريبا، ليرتفع هذا العدد اليوم إلى حوالي 9200. وقد استقبل الموقع 1.2 مليون زيارة في شهر مارس 2013.

ويتكفل بالإشراف على مشروع المعطيات المفتوحة مجلس Public Sector Transparency Board (مجلس الشفافية في القطاع العمومي)، ويترأسه الوزير المكلف بما يسمى داخل الحكومة البريطانية Cabinet Office 5، ويضم في عضويته شخصيات مرموقة، من بينها السير تيم بينيرس-لي، مخترع الويب سنة 2009، والدكتور روفوس بولوك، مدير مؤسسة المعرفة المفتوحة.

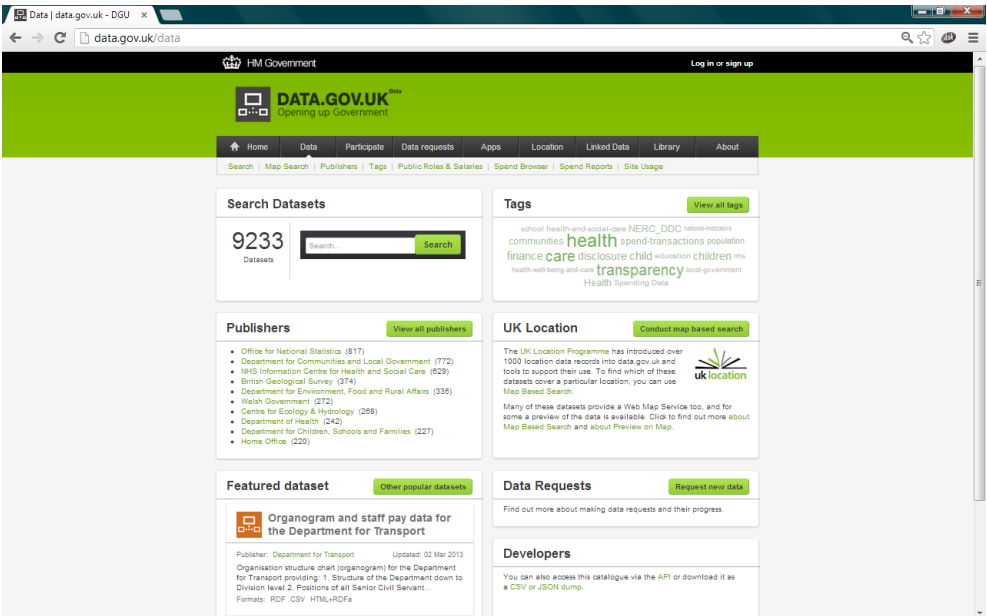
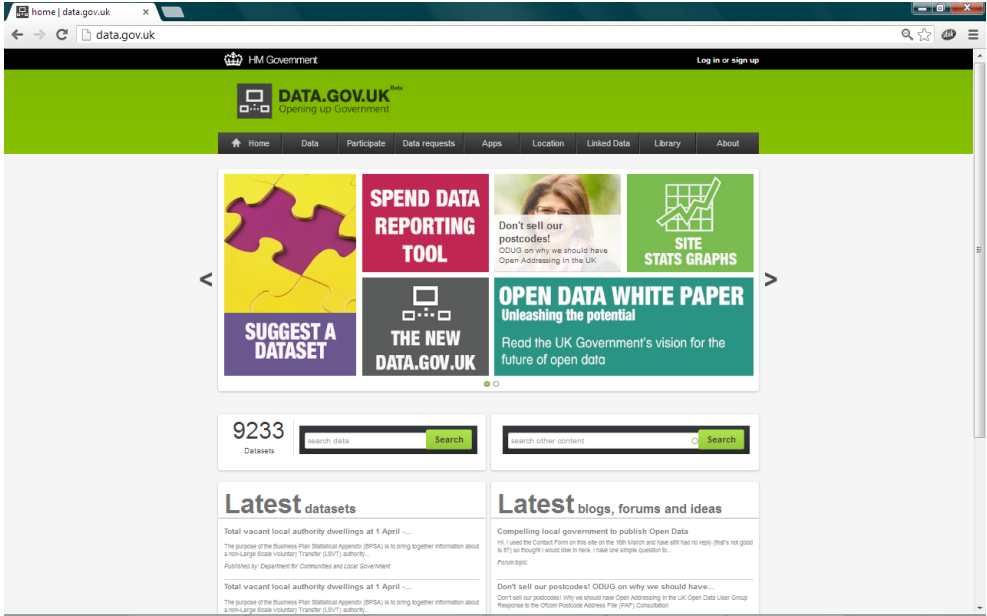
وفي نونبر من سنة 2010، أنشأت الحكومة البريطانية وكالة خاصة بتدبير المعطيات العمومية وهي UK Public Data Corporation، ومن أهدافها اتخاذ قرار وضع المعطيات على الشبكة والتحكيم في حالات تنازع المصالح الذي قد ينشأ في مستوى كل نوع من أنواع المعطيات، بين كسب مداخل مرتبطة ببيع المعطيات العمومية والفوائد المجتمعية الناجمة عن تحرير المعطيات وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها. بيد أن مجموع معيدي استعمال المعطيات البريطانيين لم يتقبلوا هذه المبادرة، خوفا من العودة إلى نموذج التعريف المعممة. ونظرا لما أحدثته هذه المبادرة من التباس في الأذهان، شوش على النوايا الأصلية للحكومة البريطانية، فقد عمدت الحكومة إلى حل هذه الوكالة، لتستعيز عنها بمجموعة من الأجهزة الاستشارية هي مجموعة المعطيات العمومية ومجلس استراتيجية المعطيات ومجموعة مستعملي المعطيات المفتوحة، وكلها مكلفة بتوجيه السياسة العامة في مجال تحرير المعطيات. وتضم مجموعة المعطيات العمومية أربع مؤسسات منتجة للمعطيات، تأثرت بشكل خاص من تحريرها تحريرا طوعيا، وهي: المحافظة العقارية، والسجلات التجارية، ومعهد الأرصاد الجوية، والمصلحة الخرائطية للدولة. أما مجلس استراتيجية المعطيات فهو جهاز استشاري مكلف بتوضيح خيارات السلطات العمومية في مجال خلق القيمة انطلاقا من المعطيات العمومية، خاصة تلك المتوفرة لدى مجموعة المعطيات العمومية. وتضطلع مجموعة مستعملي المعطيات المفتوحة التي تتوفر على ممثل لها داخل مجموعة المعطيات العمومية، بمهمة تمثيل وجهات نظر مستعملي المعطيات المفتوحة، وتبيان الفوائد الناجمة عن توسيع دائرة تحرير المعطيات العمومية، استنادا إلى مجموعة من الأبحاث والدراسات.

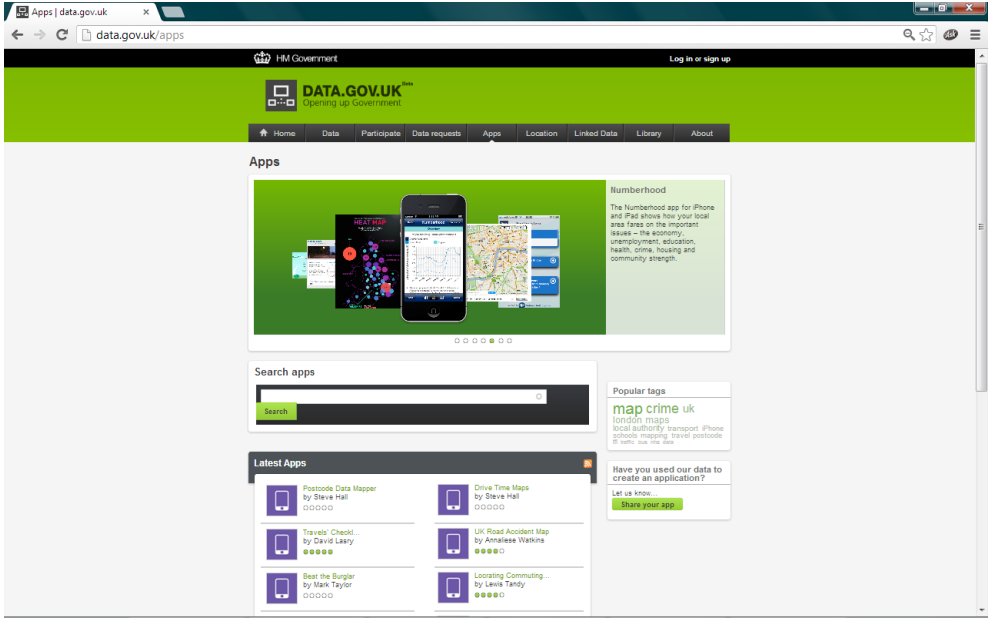
وبالموازاة مع ذلك، ما فتئت الحكومة تخصص موارد هامة لتطوير النظام البيئي المرتبط بالمعطيات المفتوحة، خاصة عن طريق رصد غلاف مالي يبلغ عشرة ملايين جنيه إسترليني (ما يعادل تقريبا 130 مليون درهم) لفترة خمس سنوات، لصالح معهد المعطيات المفتوحة، وهو مؤسسة تسعى، على وجه الخصوص، إلى مد الجسور بين الإدارات والفاعلين الصناعيين قصد تعبيد الطريق أمام نشر المعلومات.

<sup>5</sup> هو عبارة عن قطاع تنفيذي داخل الحكومة البريطانية، مكلف بمساعدة الوزير الأول، ومن مهامه الأساسية الحرص على السير الحسن للوظيفة العمومية.

والى جانب الحكومة، هناك مجموعة من المدن انخرطت بجدية في المعطيات المفتوحة: لندن (<http://www.datagm.org.uk>)، ومانشستر (<http://www.datagm.org.uk>).

ونورد هنا بعض الجوانب من واجهة الموقع البريطاني (<http://data.gov.uk>):





## حالة فرنسا

أنشئت في فرنسا مصلحة Etalab بمرسوم من الوزير الأول الفرنسي، وهي تابعة له، وملحقة بالأمين العام للحكومة. وورد في مرسوم إنشائها أنها تضطلع بمهمة «إنشاء موقع وحيد مشترك بين الوزارات، مخصص لجمع المعلومات العمومية للدولة وللمؤسسات العمومية وإتاحة إمكانية الولوج إليها بشكل حر (...)».

ومع حكومة «أيرو»، ألحقت مسألة وضع سياسة المعطيات المفتوحة بالكتابة العامة المستحدثة مؤخرا، بهدف تحديث العمل العمومي، كما أن الكتابة العامة نفسها وضعت تحت إشراف الوزير الأول، وألحقت بالأمين العام للحكومة.

وقد تم إطلاق موقع data.gouv.fr بتاريخ 5 دجنبر 2011. ومن بين أهدافه تسهيل الولوج المجاني إلى المعطيات العمومية، مع التركيز على المعطيات ذات الأثر الاجتماعي الكبير (الصحة، والترفيه والتعليم وغيرها)، و/أو التي تنطوي على مؤهلات ابتكارية اجتماعية واقتصادية متميزة. وقد صدرت في شهر ماي 2011 مذكرة<sup>6</sup> عن الوزير الأول تتضمن المبادئ العامة لإعادة استعمال المعطيات.

ويتيح موقع data.gouv.fr الولوج إلى أكثر من 355.000 معطى. ونورد هنا التشكيلات العشرة الأولى من المعطيات التي حظيت بأكثر عدد من الزيارات في شهر مارس 2013:

<sup>6</sup> <http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000024072788>

- نتائج الانتخابات؛
- مستخدمو الوظيفة العمومية؛
- الأمن والإجرام؛
- مؤشرات نتائج الثانويات؛
- مناصب الشغل والبطالة؛
- النظام الضريبي المحلي؛
- الانبعاثات الصناعية الناجمة عن الملوثات؛
- المساعدات المقدمة للسياسة الفلاحية المشتركة؛
- الموضوعة الجغرافية: النقل، الشركة الوطنية للسكك الحديدية، شبكة السكك الحديدية بفرنسا؛
- دليل لوائح المكتبة الوطنية لفرنسا في شكل تهيئة معلوماتية دلالية.

إضافة إلى ذلك، أنشأت مصلحة Etalab، في إطار عملها الرامي إلى تطوير الابتكار المنصب على عملية إعادة استعمال المعطيات العمومية، شبكة أطلقت عليها اسم «رابطات المعطيات» (Dataconnexions)، تضم أهم الفاعلين في مجال الابتكار بفرنسا (مقاولات، ومؤسسات للتعليم العالي، ووسائل الإعلام، وغيرها). كما أنها تنظم تظاهرة سنوية تقدم خلالها جوائز لفاعلين قاموا بمبادرات مبتكرة ومجددة.

وقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى تقديم خريطة طريق خاصة بالرقمي في فبراير 2013<sup>7</sup>، يتضمن على وجه الخصوص استراتيجية متكاملة في مجال تحرير المعطيات العمومية وتقاسمها<sup>8</sup>.

ونورد أسفله مقاطع من واجهة الموقع الفرنسي (<http://www.data.gouv.fr>):

<sup>7</sup> [http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers\\_joints/feuille\\_de\\_route\\_du\\_gouvernement\\_sur\\_le\\_numerique.pdf](http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers_joints/feuille_de_route_du_gouvernement_sur_le_numerique.pdf)

<sup>8</sup> [http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers\\_joints/donnees-publiques.pdf](http://www.gouvernement.fr/sites/default/files/fichiers_joints/donnees-publiques.pdf)

Données publiques / Open x

www.data.gouv.fr

ACCUEIL · DONNÉES · PRODUCTEURS · ARTICLES · LICENCE OUVERTE

COMMUNAUTÉ

S'IDENTIFIER | A propos

**data.gouv.fr**  
INNOVATION · TRANSPARENCE · OUVERTURE

PLATEFORME FRANÇAISE D'OUVERTURE DES DONNÉES PUBLIQUES (OPEN DATA)

Rechercher une donnée

RECHERCHER

RECHERCHE AVANCÉE

**SUGGESTION DE RECHERCHE** LES PLUS RECHERCHÉS

- Principales infractions en vigueur
- Résultats des élections européennes
- Statistiques du commerce extérieur
- Financement et dépenses de la sécurité sociale
- Statistiques du commerce extérieur
- Liste des associations subventionnées
- Effort financier de l'Etat en faveur des PME
- Pôles de compétitivité
- Avis de rappel de produits
- Adresse des évènements culturels français
- Adresses diplomatiques et consulaires

**REJOIGNEZ LA COMMUNAUTÉ**

**+ REPÉRÉS**

**353 226**  
jeux de données publiques et plus sur data.gouv.fr

**+ ETALAB**

**etalab**  
Suivez notre actualité sur le blog

Suivre @etalab | 4 503 abonnés

MÉTHODE ET ORGANISATION POUR FACILITER LE RECENSEMENT DES DONNÉES PUBLIQUES

Etalab, mission interministérielle chargée de l'ouverture des données publiques, place

TOUTES LES ACTUS

Recherche x

www.data.gouv.fr/content/search?Type=data

ACCUEIL · DONNÉES · PRODUCTEURS · ARTICLES · LICENCE OUVERTE

COMMUNAUTÉ

S'IDENTIFIER | A propos

**data.gouv.fr**  
INNOVATION · TRANSPARENCE · OUVERTURE

PLATEFORME FRANÇAISE D'OUVERTURE DES DONNÉES PUBLIQUES (OPEN DATA)

Rechercher une donnée

RECHERCHER

RECHERCHE AVANCÉE

Filtrer la recherche

Les données | La boîte à idées | Le forum | Les articles | Tout afficher

353421 résultats

TRIER LES RÉSULTATS PAR :

DATE DE PUBLICATION | PERTINENCE

1 2 3 4 5

**INDICATEURS DE RÉSULTAT DES LYCÉES D'ENSEIGNEMENT PROFESSIONNEL - ACTUALISATION 2012 - (04/02/2012 AU 31/08/2012)**  
Publié le 27/02/2012 | Ministère de l'Éducation nationale, de la Jeunesse et de la Vie associative

Données D

CSV

En savoir plus

Télécharger

données statistiques : les indicateurs de résultat des lycées permettent d'évaluer l'action propre de chaque lycée. Ils sont établis à partir des résultats des élèves au baccalauréat et de leur parcours scolaire dans l'établissement. Les lycées professionnels, publics et privés sous contrat, sont concernés, il ne s'agit aucunement d'un classement mais d'un regard croisé sur les trois indicateurs et les « valeurs ajoutées » correspondantes.

3002z.cle2z - résultat scolaire - diplôme - statistique de l'éducation

**INDICATEURS DE RÉSULTAT DES LYCÉES D'ENSEIGNEMENT GÉNÉRAL ET TECHNOLOGIQUE - ACTUALISATION 2012 - (04/02/2012 AU 31/08/2012)**  
Publié le 27/02/2012 | Ministère de l'Éducation nationale, de la Jeunesse et de la Vie associative

Données D

CSV

En savoir plus

Télécharger

données statistiques : les indicateurs de résultat des lycées permettent d'évaluer l'action propre de chaque lycée. Ils sont établis à partir des résultats des élèves au baccalauréat et de leur parcours scolaire dans l'établissement. Les lycées d'enseignement général et technologique, publics et privés sous contrat, sont concernés, il ne s'agit aucunement d'un classement mais d'un regard croisé sur les trois indicateurs et les « valeurs ajoutées » correspondantes.

3002z.cle2z - résultat scolaire - diplôme - statistique de l'éducation

**COTATIONS DES FRUITS ET LÉGUMES, PAR MARCHÉ ET PAR PRODUIT - (04/02/2012 AU 31/03/2012)**  
Publié le 27/02/2012 | FranceAgriMer - Établissement national des produits de l'agriculture et de la mer

Données D

XML

En savoir plus

Télécharger

Publication

- [+] moins de 24 heures
- [+] moins d'une semaine
- [+] moins d'un mois
- [+] moins d'un an

Métier

- [+] recensement de population (20150)
- [+] 10e50000 équip-Professionnels (101236)
- [+] 1012366
- [+] 1012366 économique (48994)
- [+] logement (48874)
- [+] moyen de transport (47385)
- [+] éducation (47283)
- [+] composition de la population (17043)
- [+] Tout afficher

Année

- [+] 2008 (317433)
- [+] 2006 (318371)
- [+] 2005 (34866)
- [+] 1999 (31871)
- [+] 1998 (29017)
- [+] 1997 (29059)
- [+] 1996 (29023)
- [+] 1995 (29020)
- [+] Tout afficher

Format

## الملاحق 4

### مراجع بيبليوغرافية





## مراجع بيبيوغرافية

- Chignard S., *Open Data, Comprendre l'ouverture des données publiques*, Fyp, Paris, 2012.
- Deloitte, *Open growth : Stimulating demand for open data in the UK*, 2012.
- Ecole des Ponts ParisTech, *Pour une politique ambitieuse des données publiques*, La Documentation française, Paris, 2011.
- Ministère de l'Industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies, *Maroc Numeric 2013, Stratégie Nationale pour la société de l'information et de l'économie numérique*, Rabat, 2009.
- Unesco Rabat, CMF-MENA, *Transparency Maroc, Vers un droit d'accès à l'information publique au Maroc*, Rabat, 2011.

### مواقع إلكترونية

- Etalab : <http://www.etalab.gouv.fr/>
- Open Knowledge Foundation : <http://okfn.org/>
- Sunlight Foundation : <http://sunlightfoundation.com/>

### مواقع المعطيات المفتوحة

- المغرب : <http://data.gov.ma>
- البنك الإفريقي للتنمية : <http://dataportal.afdb.org>
- البنك العالمي : <http://databank.worldbank.org>
- الولايات المتحدة الأمريكية : <http://www.data.gov>
- كينيا : <https://opendata.go.ke>
- فرنسا : <http://www.data.gouv.fr>
- المملكة المتحدة : <http://data.gov.uk>

